أثر الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الإحتوائي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

د.احمد حمدى عبد الدايم عبد الحليم*

د.مصطفى احمد حامد رضوان**

(*) **د. احمد حمدى عبد الدايم عبد الحليم :** مدرس الاقتصاد – المعهد العالى للدراسات المتطورة – الهرم ، وله اهتمامات بحثية بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية ، ومشاكل الاقتصاد المصرى ، والشمول المالى واثاره المترتبة على المتغيرات الاقتصادية

Email: dr.ahmed.hashem2010@gmail.com

(*) **د.مصطفى احمد رضوان:** استاذ الاقتصاد المساعد بمعهد مصر العالى للتجارة والحاسبات بالمنصورة ، وتتمثل الاهتمامات البحثية في قضايا التحليل الاقتصادى الكلى ، التنمية الاقتصادية ، التنمية المستدامة ، دراسات الجدوى الاقتصادية

Email: mostafa01068866344@gmial.com

الملخص

استهدف البحث استقصاء الأثر الديناميكي طويل الأجل للتوسع في الإنفاق الحكومي على مستوي النمو الاحتوائي في مصر خلال الفترة (1991–2020)، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك المبني علي منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على مستوي النمو الاحتوائي بمصر في الأجلين الطويل والقصير. فزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بنسبة 1% من إجمالي الناتج سيؤدي لزيادة مستوي النمو الاحتوائي بمقدار 2.172 درجة في الأجل الطويل، 1.653 درجة في الأجل القصير، فزيادة الإنفاق الحكومي يمكن الحكومة المصرية من زيادة التحويلات الحكومية إلى الطبقات الفقيرة والمهمشة، وزيادة إنفاقها على برامج التعليم والصحة وغيرها من البرامج التي تهدف إلى زيادة دمج الفئات الفقيرة والمهمشة في عملية النمو الاقتصادي للاستفادة من قطف ثماره، كما أن هذا الإنفاق الحكومي يُحدث تغييرات هيكلية في عملية النمو الاقتصادي تظهر أثرها على المدي الطويل، كما أن للإنفاق الحكومي أهمية عملية وتطبيقية كبيرة في تحقيقه للنمو الاحتوائي، مما يستدعي ضرورة زيادة تدخل الدولة في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال الإنفاق الحكومي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو الإحتوائي، الاستثمار، التعليم، الصحة.

Summary

The research aimed to investigate the long-term dynamic impact of the expansion of government spending on the level of inclusive growth in Egypt during the period (1991-2020), and by using the joint integration method based on the Autoregressive Distributed Deceleration Period (ARDL) approach, the study concluded that there is a positive effect of government spending on The level of inclusive growth in Egypt in the long and short term. Increasing government consumer spending by 1% of the total output will lead to an increase in the level of inclusive growth by 2.172 degrees in the long term, 1.653 degrees in the short term. It is one of the programs that aim to increase the integration of poor and marginalized groups into the process of economic growth to benefit from its fruits, and this government spending brings about structural changes in the process of economic growth that shows its impact in the long run, and government spending has a great practical and practical importance in achieving inclusive growth, This calls for the need to increase the state's intervention in achieving inclusive growth through government spending.

Keywords: Government spending, Inclusive growth, investment, education, health.

١- مقدمة:

يري المتتبع لعمليات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، أن معظمها قد تحقق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، ولكن في المقابل يتزايد معدل الفقر فيها، ويرجع ذلك إلي عدم عدالة توزيع ثمار عملية التنمية بين طبقات المجتمع، حيث تستأثر طبقة رجال الأعمال والمنتفعين والتي تشكل نسبة ١٠% من السكان بثمار التنمية، ، وفي حين تعاني النسبة الكبيرة الباقية من الفقر.

وعليه فإن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود نمواً إحتوائياً، ومن الصعب أحياناً الحفاظ على هذا الأمر، خاصة في الدول النامية، لأن النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى آثار خارجية سلبية، مثل زيادة الفساد، الذي يمثل مشكلة رئيسية في هذه الدول. ومع ذلك فإن التركيز على الاحتوائية – وخاصة على تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى الأسواق والموارد والبيئة التنظيمية غير المنحازة – هو عنصراً أساسياً لتحقيق النمو الناجح، ويتطلب الأمر عند تحقيق النمو الاحتوائي التركيز على العمالة المنتجة كوسيلة لزيادة دخول الفئات الفقيرة والمستبعدة لرفع مستوى معيشتها، وذلك للحد من معدلات الفقر بين طبقات المجتمع.

وقد يتحقق النمو دون أن يصاحبه إنجاز يذكر على مستوى التنمية وهو ما يحدث في غالبية الدول النامية، فقد يرتفع متوسط الدخل ولكن النتائج على مستوى التغيرات الهيكلية قد تكون ضئيلة.

ويعاني أكثر من نصف سكان العالم أي نحو ثلاثة ونصف مليار فرد من الفقر، فهم يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، وقد أفرز الفكر الاقتصادى العديد من الاستراتيجيات التى تهدف إلى الحد من أثاره السلبية، وعلى الرغم من كل تلك المحاولات إلا أن قضية الفقر لا تزال تشكل عائقاً كبيراً أمام جهود النمو والتنمية الاقتصادية، حيث تعد مشكلة الفقر من أهم العقبات أمام مسيرة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية الفقيرة، ومنها مصر، مما يترتب عليه آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

وتعاني مصر من مشكلة الفقر وتراجع معدلات الإنفاق الحكومي لإفساح المجال أمام القطاع الخاص، وخاصة بعد تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي من بداية تسعينيات القرن الماضي.

وهنا قد يتساءل البعض عن مدي قدرة الاستثمار الحكومي في الحد من الفقر وتحسين مستوي معيشة الفقراء أي تحقيق النمو الإحتوائي، لأنه في الواقع تقوم النسبة الكبيرة من طبقات المجتمع (الفقراء) بالمشاركة في جهود التنمية، بينما تجني النسبة الضئيلة ثمار هذه التنمية.

٢- مشكلة البحث:

يتضح من تطور أداء الاقتصاد المصري أن النمو الاقتصادي لم يكن إحتوائياً للجميع، والدليل علي ذلك أن فترات التي إرتفع فيها النمو الاقتصادي لم تؤدي إلي إنخفاض ملحوظ في معدلات الفقر أو شمولية النمو الذي يشارك الجميع في الاستفادة من منافعه، فقد تزايدت معدلات الفقر في المناطق الريفية بالمقارنة بالمناطق الحضرية، وارتفاع معدل البطالة وخاصة بين حاملي المؤهلات العليا، وارتفاع معدلات الفقر بصعيد مصر مقارنة بالوجه البحري.

ويشير أداء معدل النمو الاقتصادى المصرى إلي إرتفاعه أحياناً خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٠)، وبالرغم أيضًا من وصوله إلى أقصاه عامي ٢٠٠٠و ٢٠٠٨ بنحو ٦.٤%، ٧.٢% على التوالى، ولكن لم يتحقق النمو الاحتوائى والذي يحد من معدلات الفقر ويزيد من عدالة توزيع الدخل، حيث بلغ متوسط معدل النمو فى الفترة (١٩٩٠- ٢٠٢٠) نحو ٤.٤%، وفى نفس الوقت هذا النمو لم يترتب عليه توليد فرص العمل الكافية لاستيعاب العمالة المؤهلة، وبالتالي زيادة الفئات المستبعدة من النمو فقد وصل معدل البطالة إلى ٧.٤% عام ٢٠٢١، ونسبة البطالة بين الشباب ٣٥.٢% خلال نفس السنة، وفى نفس الوقت ارتفع معدل الفقر فبلغ ٣٢.٥% عام ٢٠١٧[١].

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن **السؤال التالي:**

ما هو أثر الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الإحتوائي في مصر؟.

٣- أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي لهذ البحث في محاولة التعرف علي أثر الإنفاق الحكومي في تحقيق النمو الإحتوائي في مصر، وذلك من خلال تحقيق **الأهداف الفرعية التالية:**

- بيان مفهوم ومحددات النمو الإحتوائي وآثاره.
- بيان مفهوم الإنفاق الحكومي وأقسامه.
- تحليل واقع النمو الإحتوائي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠).
- تحليل تطور الإنفاق الحكومي في مصر.
- دراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الإحتوائي في مصر.

---

(١) **انظر:** - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامةوالاحصاء، سنوات مختلفة

٤- فروض البحث:

يتمثل فرض البحث في محاولة بيان صحة **الفرض التالي:**

توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الإحتوائي في مصر.

وينبثق عن هذا الفرض الرئيسي الفروض **الفرعية التالية:**

- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإنفاق علي الصحة وبين النمو الإحتوائي في مصر

- توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإنفاق علي التعليم وبين النمو الإحتوائي في مصر

٥- أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته في ظهور مفهوم النمو الاحتوائى علي الساحة الاقتصادية خاصة بعد تزايد مستويات الفقر وارتفاع معدلات البطالة ومحاربة الفقر، فكان لابد من الإهتمام بعدالة توزيع الدخل وتحسين مستويات المعيشة في المجتمع، ويقوم النمو الإحتوائي على مبدأ مشاركة كافة طبقات المجتمع فى جهود التنمية وفى جنى ثمارها بحيث يشعر به الجميع، وهو يدمج ما بين معدلات النمو المرتفعة والبعد الاجتماعى الذى يرتبط بعدالة توزيع الفرص بين المواطنين والأقاليم الجغرافية.

ومن ثم تتمثل أهمية البحث من خلال المزايا التي يحققها هذا النمو، والمتمثلة في **الأتي:**

- توافر الوظائف للمواطنين- فهى أساس الشعور بالالتحام مع المجتمع والشعور بالكرامة.
- تساوى الفرص المتاحة للمرأة والرجل للمشاركة فى الاقتصاد.
- زيادة مساهمة الطبقات الفقيرة والمتوسطة بما يتحقق من رخاء فى بلادهم.
- عدم استحواذ فئة قليلة على ثروات البلاد، كما يحدث عند اكتشاف ثروات طبيعية.
- وجود إحتواء مالى - فهو ما يحدث فرقاً فى نتائج الاستثمار والأمن الغذائى والصحة.
- تقاسم ثمار النمو، بين الأجيال الحالية والمستقبلية.
- زيادة الضمان الاجتماعى لتلبية احتياجات الأطراف الخاسرة، وتوفر لهم قدر من الأمان.
- يساعد على التدريب التحويلى ومساعدة العمالة على عدم فقدان وظائفهم، والتكيف بسرعة عند وقوع الصدمات الاقتصادية، وتجعل فترات البطالة الطويلة أقصر.
- يمكن للحكومة أن تقدم تأمين على أجور العمالة التى يتم تسريحها وتعمل فى وظائف بديلة أقل أجراً

– زيادة معدل تمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جنى ثمار التنمية الاقتصادية.

– تعزز فرص حصول الجميع وخاصة الفقراء على التعليم والرعاية الصحية لتحقيق المزيد من المساواة

٦– منهج البحث:

اعتمد الباحثان على المنهج الاستقرائى والاستنباطى معاً فى الجانب النظرى، والاعتماد علي بعض الدراسات السابقة في هذا المجال، والإستعانة بالمراجع العربية والأجنبية. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتاريخى لإستعراض الأبعاد النظرية للبحث. كما اعتمد الباحثان علي الأسلوب التحليلي عند تحليل البيانات فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي وأبعاد النمو الإحتوائي، كما استخدم الباحث الأسلوب القياسي لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام استخدام التكامل المشترك، ولتقدير أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الاحتوائي في مصر:

$$I = a_0 + a_1X_1 + a_2 X_2 + \ldots\ldots\ldots\ldots + a_{11}X_{11}$$

- **المتغيرات التابعة (I):** مؤشر النمو الإحتوائي.
- **المتغيرات المستقلة (X_1 ..... X_{11}).**

٧– خطة البحث:

تم تناول هذا البحث، من خلال **أربعة محاور رئيسية:**

المحور الأول: الدراسات السابقة

المحور الثاني: الإنفاق الحكومي والنمو الإحتوائي.

المحور الثالث: تحليل واقع الإنفاق الحكومي والنمو الإحتوائي في مصر.

المحور الرابع: قياس أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الإحتوائي في مصر.

المحور الأول: الدراسات السابقة:

أصبح النمو الاحتوائى بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ قضية مهمة على المستوى العالمي، فتناولت العديد من الدراسات أبعاد النمو الاحتوائى، وقد أوضحت معظم الدراسات أن النمو الاقتصادى ليس شرطاً كافياً للحد من الفقر بل هو شرط ضروري فقط، وسوف يتم تناول الدراسات السابقة، من خلال مجموعتين، الأول متعلق بالنمو الإحتوائي، والثاني متعلق بالإنفاق الحكومي، **كما يلي:**

المجموعة الأولي: دراسات عن النمو الإحتوائي:

الدراسة الأولي: (صاري: ٢٠٢١)[٢]:

بعنوان:"**النمو الإحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلي حالة الجزائر**":

هدفت الدراسة إلي بيان أهمية سياسة النمو الإحتوائي ضمن سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، حيث أصبح تبني سياسات اقتصادية تحقق نمواً إحتوائياً وشاملاً نقطة محورية ومركزية في السياسات الاقتصادية لدول العالم، وذلك لأن مفهوم النمو الإحتوائي يرتكز علي مبدأ مشاركة كافة طبقات المجتمع في جهود التنمية وفي جني ثمارها بدون تميز، وهذا التوجه ناتج من أن ثمار التنمية مركزة في أيدي قلة من الأغنياء لم يشاركوا في عملية التنمية أساساً، بينما يعاني المشاركون الحقيقيون من الفقر، وليس هذا وحسب بل وتتزايد نسبتهم، مما أدي إلي تزائد الفجوة الطبقية.

واستخدمت الدراسة التكامل المشترك لتحديد دور النمو الإحتوائي في زيادة العدالة الإجتماعية، والحد من الفقر.

وتوصلت الدراسة إلي أن سياسات النمو الإحتوائي له آثار إيجابية في الحد من الفقر وزيادة عدالة توزيع الدخل، وعليه فقد أوصت الدراسة بضرورة استخدام أدوات السياسات الاقتصادية المختلفة بما يؤدي إلي تحقيق النمو الإحتوائي.

الدراسة الثانية: (عز الدين، وسعاد: ٢٠٢١)[٣]:

بعنوان:"**واقع النمو الإحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)**":

---

(٢) صاري علي، **النمو الإحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلي حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد ١٢**، ٢٠٢١. ص ١٢٧.

(٣) مخلوف عز الدين، سعاد بن يحي، واقع النمو الإحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثاني**، ٢٠٢١، جامعة زيان عاشور.

هدف البحث إلي الكشف عن مفهوم النمو الإحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري، إضافة لذلك فقد تم ربطه بمختلف المُحددات التي تم استخلاصها على ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ثم إسقاطها على الاقتصاد الجزائري بهدف تشخيص واقع النمو الاحتوائي ومحدداته.

وتوصلت الدراسة أن الصحة والتعليم من أهم المحددات المؤثرة في النمو الإحتوائي بالجزائر.

الدراسة الثالثة: (رمضان: ٢٠١٩)[٤]:

بعنوان: "**محددات النمو الإحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى**":

هدف البحث إلي بيان مفهوم النمو الإحتوائي، وكذلك بيان أهم محدداته، ومن ثم بناء نموذج قياسي بالإعتماد علي هذه المحددات كمتغيرات مستقلة.

وتم استخدام تحليل التكامل المشترك لمعرفة أهم المحددات المؤثرة علي النمو الإحتوائي في مصر.

وتبين من التحليل بأن هناك علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل، حيث تبين أن أكثر المحددات أثرت بالإيجاب علي النمو الإحتوائي، هي: الإنفاق علي التعليم والاستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي، والإئتمان المقدم إلي القطاع الخاص. وفي حين كانت أكثر المحددات تأثيراً بالسالب علي النمو الإحتوائي، هي: الإنفاق علي الصحة والاستثمار الخاص المحلي ومعدل النمو السكاني ومعدل التضخم. كما أظهرت نتائج الدراسة معنوية متغيرات الدراسة عند مستوي ٥%، ما عدا الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو السكاني.

الدراسة الرابعة: (الطباخ: ٢٠١٩)[٥]:

بعنوان:"**دور جمعية مصر الخير في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر**":

هدفت الدراسة إلى التعرف على امكانية تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر بالارتكاز على هذا القطاع، والتعرف على أهم المعوقات التى تحد من تأثيره، والتعرف على مدى مساهمته فى تحقيق التنمية الاقتصادية والمجتمعية، وذلك بالتركيز على حالة مؤسسة مصر الخير كواحدة من أهم النماذج الناجحة التى تعكس دور هذا القطاع، وذلك بغرض الوصول إلى رؤية مستقبلية عن دور هذا القطاع.

([٤])رمضان السيد أحمد، محددات النمو الاحتوائى: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى، **مجلة التجارة والتمويل، المجلد الثاني، العدد الرابع**، ٢٠١٩، جامعة طنطا، كلية التجارة، ٢٠١٩، ص ١٣.

([٥])محمد رمضان الطباخ، **دور جمعية مصر الخير في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس، كلية التجارة ٢٠١٩).

واعتمدت الدراسة علي أسلوب الدراسة الميدانية، وذلك من خلال تصميم استمارة استبيان.

وتبين من الدراسة صحة الفرض المتعلق بزيادة التوجه العالمى إلى تفعيل دور القطاع الخيري فى الحد من الفقر، وإشراكه فى عمليات التنمية، وهذا ما أوضحته التجارب الدولية، من حيث توفير الجمعيات الخيرية لجميع الخدمات، واشراكها فى جميع مجالات التنمية، بما يشمل المشروعات الصغيرة، والاسكان، والتحول الاقتصادى، وتراكم رأس المال البشرى، وتحقيق الشمول المالى.

كما تبين أن مؤسسة مصر الخير تستطيع العمل على الحد من الفقر وتحقيق النمو الاحتوائي في الكثير من المناطق بمصر، ولكن بدرجة ضعيفة، وذلك نظراً لتركز استثماراتها فى جانب التكافل، مع ضعف الاستثمارات الموجهة لتراكم رأس المال البشرى، ولعل ذلك هو التوجه الذى يسود عمل القطاع الخيرى فى مصر، كما تبين تشعب مجالات عمل الجمعيات الخيرية فى مصر، لتشمل جميع مجالات التنمية، مما يستوجب تحفيز هذه الجمعيات للتركيز على الجانب التنموى، ولدعم النمو الاحتوائي.

الدراسة الخامسة: (فتح الله: ٢٠١٨)[٦]:

بعنوان:" **السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الإحتوائي: الأولويات والعوائق**":

هدفت الدراسة إلي بيان أهم شروط تحقق النمو الإحتوائي، وكذلك أهم التحديات التي تواجه في مصر. واعتمدت الدراسة علي التكامل المشترك لبيان مدي وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وتبين من الدراسة أن هناك شروطاً يجب توافرها حتي يتحقق النمو الإحتوائي، وأهمها: المشاركة الجماعية في عملية التنمية، ورفع إنتاجية العناصر المشاركة، وعدالة توزيع ثمار التنمية. أما أهم قيود تحقيق النمو الإحتوائي في مصر فتمثلت في ارتفاع معدل نمو السكان، ونسبة مساهمة القطاع غير الرسمي فى الأنشطة الاقتصادية، وتهالك البنية الأساسية فى قطاعات النقل والصحة والتعليم والحاجة إلى ضخ استثمارات ضخمة للحفاظ عليها، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين العام.

(٦) محمود فتح الله، السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الإحتوائي: الأولويات والعوائق، **مجلة أحوال مصرية، العدد** ٧٠، ٢٠١٨، السنة ١٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الدراسة السادسة: (Omar:2018)[٧]:

بعنوان: "**Measuring Inclusive Growth in Egypt Over A Decade**"

هدفت الدراسة إلي قياس النمو الشامل فى الاقتصاد المصرى، واستخدمت الدراسة دالة الفرص الاجتماعية خلال الفترة (٢٠٠٤– ٢٠١٥).

وتوصلت إلى أن النمو لم يكن نمواً شاملاً، حيث عانى المواطنون من عدم التمتع والإحساس بالرفاهية ومن عدم العدالة فى توزيع الدخل، وفى أحوال كثيرة عدم وجود نمو للرفاهية، إلا انه تحسنت عدالة التوزيع بشكل كبير فاق النمو السلبي للرفاهية، مما أدى إلى نمو شامل مرتفع.

الدراسة السابعة: (Elshawarby: 2017)[٨]:

بعنوان:"**Inclusive Growth and forward looking macroeconomic Polices** "

هدفت الدراسة إلي بيان أثر السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق النمو الشامل خاصة في الدول الفقيرة، والمجتمعات الريفية فيها.

واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وكذلك اعتمدت علي استخدام اسلوب الإنحدار التدريجي لمعرفة أكثر المتغيرات الكلية تأثيراً علي النمو الإحتوائي.

وتبين من الدراسة أن سياسات الاقتصاد الكلى تعتبر أحد أهم ركائز النمو الاقتصادى الاحتوائى، بالإضافة إلى دور الهيكل الاقتصادى والتركيب القطاعى للنمو، وأشارت إلى أن النمو في القطاعات كثيفة العمل يكون له تأثير إيجابى على النمو الاقتصادي الاحتوائى وبخاصة فى الدول التى يعيش أغلبية الفقراء فيها بالمناطق الريفية ويعتمدون على النشاط الزراعى.

الدراسة الثامنة: (شيماء: ٢٠١٧)[٩]:

بعنوان:" **النمو الإحتوائي**":

هدفت الدراسة إلي التعرف على مفهوم النمو الاحتوائى، والذى برز فى إطار الانتقادات الموجهة لنموذج التنمية المبنية على قاعدة أثر التساقط لثمار النمو الاقتصادي والتحديات التى تواجه النظام الاقتصادى العالمى كالفقر والبطالة وتفاوت توزيع الدخل.

([7])Omar, Noha S. (2018). "Measuring Inclusive Growth in Egypt Over A Decade". **Egyptian Journal of Development and Planning. Volume 26. Number National** Planning Institute: Cairo.

([8])El-Shawarby, Sheren (2017)."Inclusive Growth and forward looking macroeconomic Polices". **Egyptian Review of Development and Planning. Vol. 25. No. June .**

([9]) شيماء حنفي، النمو الإحتوائي، **المجلة الإجتماعية القومية، المجلد ٥٤، العدد الأول**، يناير ٢٠١٧، المركز القومي للبحوث.

واستخدمت الدراسة التكامل المشترك لمعرفة أكثر المحددات تأثيراً علي النمو الإحتوائي في مصر.

وبينت نتائج الدراسة أهمية تبنى بعض السياسات الضرورية لتدعيم النمو الاحتوائى، مثل الاستثمار فى رأس المال البشرى، والسياسات المالية والنقدية، وسياسات الضمان الاجتماعي، والتوظف، والبني التحتية والمؤسساتية، وتضمنت رؤية مصر ٢٠٣٠ هدفاً رئيسيا وهو تحقيق نمو إحتوائى ومستدام.

الدراسة التاسعة: (sakr: 2013)[١٠]:

بعنوان:

"The Road towards Achieving Inclusive Growth: With Reference to the Egyptian Economy"

هدفت الدراسة إلي تحديد أكثر المحددات تأثيراً علي النمو الإحتوائي في مصر، واعتمدت الدراسة علي أسلوب الإنحدار التدريجي لبيان أكثر المحدات تأثيراً علي النمو الإحتوائي في مصر.

وتبين من الدراسة أن النمو الاقتصادى الاحتوائي يعتمد على ضرورة توافر البنية التحتية الكافية في المجتمع، وبناء رأس المال البشرى من خلال التعليم والخدمات الصحية، ودعم الأنشطة الانتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجتمع، إلى جانب الاصلاح المؤسسي والاقتصاد والحكم الرشيد وسيادة القانون مع ضرورة مشاركة جميع أفراد المجتمع في جهود التنمية وعدالة توزيع فوائدها.

الدراسة العاشرة: (الأزهري، ٢٠١١) [١١]:

بعنوان "**دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى(٢٠١١)**":

هدفت الدراسة إلى بيان دور السياسة المالية وأدواتها فى تحقيق النمو الاحتوائى فى مصر.

واعتمدت الدراسة علي المنهج الاستقرائي في إجراء مسح شامل للدراسات السابقة، وكذلك علي المنهج الاستنباطي في تحليل متغيرات الدراسة لتقدير مؤشر مركب يمكن من خلاله قياس مدي إحتوائية النمو المتحقق، ومن ثم تحديد العلاقة بين متغيرات السياسة المالية وبين النمو الإحتوائي.

---

(١٠)Sakr, Hala (2013)."The Road towards Achieving Inclusive Growth: With Reference to the Egyptian Economy", **Paper Presented** at conference on managing Transition in Egypt: Political and Economic Vision. Faculty of Economics and Political Science. April.

(١١)رامي الأزهري، **دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١١).

وقد تبين من نتائج الدراسة أن العلاقة كانت معنوية بين متغيرات السياسة المالية وبين النمو الإحتوائي في مصر، وأن الصورة اللوغاريتمية كانت الأفضل في تمثيل هذه العلاقة، وأن الإنفاق علي التعليم والصحة والإنفاق الرأسمالي العام كانت من أهم المحددات المؤثرة علي النمو الإحتوائي.

المجموعة الثانية: دراسات عن الإنفاق الحكومي:

الدراسة الأولي: (رمضان، ووفاء: ٢٠٢٠)[١٢]:

بعنوان:" **دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري**":

هدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على بعض المتغيرات الكلية للاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٨٠ –٢٠١٨)، واستخدمت الدراسة التكامل المشترك لمعرفة العلاقة بين الإنفاق العام وبين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما استخدمت اختبار السببية لجرانجر.

وتوصلت الدراسة إلي أن المتغيرات متكاملة، وهناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادى والبطالة والتضخم والتوازن الخارجى، وأن الإنفاق العام يرتبط بعلاقة طردية بالنمو الاقتصادى وبعلاقة عكسية بالبطالة، وبعلاقة طردية بالتضخم، وبعلاقة عكسية بالتوازن الخارجى، كما توصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادى إلى الإنفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من البطالة إلى الإنفاق العام، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الإنفاق العام إلى التضخم، وعلاقة سببية أحادية تتجه من الميزان التجارى للإنفاق العام.

الدراسة الثانية: (علاء ، ٢٠١٩)[١٣]:

بعنوان:" **تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان**":

هدفت الدراسة إلي بيان أثر الإنفاق العام على مستوى التوظف فى اليابان. واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائى، بالإضافة إلي استخدام نموذج الإنحدار المتعدد لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

وتوصلت الدراسة إلى صحة فرضية أن الإنفاق العام ضرورى لتحقيق مستوى مرتفع من التوظف، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تدخل الدولة فى المراحل الأولى للتنمية من أجل حماية الاقتصاد من

(١٢) رمضان السيد أحمد، ووفاء بسيوني السيد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، (جامعة طنطا: كلية التجارة، ٢٠٢٠)، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد التاسع**، يناير ٢٠٢٠.

(١٣)علاء مصطفى أحمد (٢٠١٩ "، تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، كلية التجارة بالإسماعيلية– جامعة قناة السويس، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠١٩.**

الاختلالات الهيكلية، وزيادة الاهتمام بقطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة لدورهم الهام فى رفع معدل النمو الاقتصادى، وزيادة الاهتمام بالصناعات التصديرية لتحقيق فائض فى الميزان التجارى.

الدراسة الثالثة: (حسين، وسندس، ٢٠١٩)[١٤]:

بعنوان: "**قياس وتحليل أثر الإنفاق العام علي متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية**":

هدفت الدراسة إلي تحليل وقياس أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحرى لكالدور فى السعودية، واستخدمت الدراسة التكامل المشترك واختبارات جذر الوحدة.

وتوصلت الدراسة إلي أن سلسلة متغيرات نمو الإنفاق العام ومعدل التضخم والنمو الاقتصادى مستقرة عند مستواها، وفى حين متغيرات معدل البطالة والتوازن الخارجى مستقرة عند الفرق الأول، وأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات (معدل التضخم ومعدل النمو الاقتصادى والتوازن الخارجى). كما توجد علاقة طردية فى الأجل القصير بينهما، وعكسية مع معدل البطالة. أما فى الأجل الطويل فهناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادى ومعدل التضخم، وعكسية بين الإنفاق العام والبطالة والتوازن الخارجى.

الدراسة الرابعة: (قريجيج، ٢٠١٨) [١٥]:

بعنوان:"**أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية**":

حاولت الدراسة قياس أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى الجزائر خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٧). وباستخدام أسلوب التكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى أن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادى فى الجزائر ذو اتجاهين متعاكسين، فالأول ذو أثر إيجابى ويكون ذلك فى الأجل القصير، حيث قدرت الزيادة بـ ١.٢١% والتى تعبر عن مرونة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الاجمالى فى الجزائر. أما الأثر الثانى فهو ذو علاقة سلبية ويكون ذلك فى الأجل الطويل، حيث قدرت نسبة الأثر على مستويات الناتج المحلى الاجمالى بسالب ٢.٠٤% عند ارتفاع حجم النفقات بـ ١% وبصفة عامة فإن الإنفاق العام فى الجزائر لا يسهم فى تحسين مستويات الإنتاجية ودفع التنمية الاقتصادية.

([١٤]) حسين إبراهيم، وسندس جميل، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام علي متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة دهوك، المجلد (٢٢)، العدد الأول**، ٢٠١٩.

([١٥])قريجيج بن علي، **أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧**، "**مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المدرسة العليا بومران، الجزائر، ٢٠١٨.

الدراسة الخامسة: (هناء: ٢٠١٧)[١٦]:

بعنوان:" **أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٤)**":

هدفت الدراسة إلي قياس أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر(١٩٩٠-٢٠١٤).

واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي في الجانب النظري، وكذلك الأسلوب التحليلي لتحليل البيانات، استخدمت طريقة الانحدار الذاتى لمعرفة أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى في الجزائر.

وتوصلت الدراسة من خلال تطبيق طريقة الانحدار الذاتى إلى وجود تأثير سلبى ومعنوى للإنفاق الحكومى الاستهلاكي فى الأجل القصير، وغير معنوى فى الأجل الطويل، فى حين يوجد أثر موجب ومعنوى للإنفاق الحكومى الاستثمارى على الناتج المحلى الاجمالى فى الأجل القصير وغير معنوى فى الأجل الطويل، وأوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العام وخاصة الاستهلاكي فى الجزائر.

تعليق عام علي الدراسات السابقة (الفجوة البحثية):

تناولت بعض الدراسات السابقة أثر بعض المحددات، وخاصة ما يتعلق بالسياسات المالية علي النمو الإحتوائي في بعض الدول، ولكنها لم تتناول أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الإحتوائي في مصر، ويمثل هذا **الفجوة البحثية:** حيث لم تتناول أي من الدراسات السابقة الإنفاق الحكومي كمحدد من محددات النمو الإحتوائي في مصر، وهذا ما سوف يتم تناوله في هذ البحث.

كما أن هذ البحث تم في ظل تغير الكثير من الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، حيث أنه يتناول واقع النمو الاحتوائي في مصر وأهم محدداته، وخاصة في ظل إجراءات الاصلاح الاقتصادى التى تمت فى نوفمبر ٢٠١٦، وفى ظل ظروف تداعيات فيروس كوفيد- ١٩، وفي ظل الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة سلاسل الإمداد، والتي تسبب في إرتفاع معدلات التضخم في كل الدول.

---

(١٦) هناء بن عزة، "، أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٤) " **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع /العدد الأول**، الجزائر، ٢٠١٧.

المحور الثاني

الإنفاق الحكومي والنمو الإحتوائي

أثارت الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي جدلاً كبيراً في الدول النامية، حيث يوجد تفاوت فى توزيع الدخل فيها، ويمثل النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً للحد من الفقر، ولكنه غير كاف لرفع مستوى معيشة الأفراد، حيث تعد طريقة توزيع العوائد المتحققة على الأفراد شرطاً كافياً، ومن ثم فليس بالنمو الاقتصادي المرتفع يتم مواجهة الفقر والحد من البطالة، وإنما بالعدالة فى توزيع الدخل والحد من التفاوت الكبير فى توزيعه، وبسبب زيادة هذا التفاوت وجه صانعي السياسة الاقتصادية إهتمامهم نحو النمو الاحتوائي، والذى يشير إلى النمو الذى يخلق فرصاً اقتصادية جديدة، ويضمن توزيعاً عادلاً لها لكافة فئات المجتمع وخاصة الفقراء والمهمشين ، بما يضمن السعي لتحقيق التوظف الكامل للموارد دون الإضرار بالبيئة، وإقتسام ثمار النمو وتحسين جودة الخدمات ورفع مستوى معيشة الفقراء، ودمج معدلات النمو المرتفعة مع سياسات تحقيق العدالة الاجتماعية[١٧].

كما يعكس الإنفاق الحكومى دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة تطور الإنفاق الحكومى، حيث زاد حجمه وتعددت أنواعه، وأصبح أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسية الاقتصادية، ومع تطور طبيعة السياسة المالية من السياسة المالية المحايدة إلى السيادة المالية المتدخلة، تطورت دراسة الإنفاق الحكومى وأصبحت تحتل مكاناً بارزاً في النظرية المالية[١٨].

وسيتم تناول هذا المحور من خلال **النقاط الآتية:**

- جوانب النمو الإحتوائي.
- أبعاد الإنفاق الحكومي.

أولاً: جوانب النمو الإحتوائي:

١- تطور مفهوم النمو الإحتوائي:

مر مفهوم النمو بعدد من المراحل، والتي سيتم تناولها، في **الأتي:**

٢-١- النمو الاقتصادي التقليدي:

ومن بداية خمسينيات القرن الماضي بدأ تناول العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر ومدى استفادة الفقراء من النمو وظهور نظرية النمو بالتساقط، حيث كان سائداً فى هذه الفترة أن النمو

---

(١٧) حسين سليمان، "النمو الاحتوائي ومثلث الفقر، النمو، والمساواة"، **أحوال مصرية، السنة السادسة عشر، خريف ٢٠١٨، العدد ٧٠**، ٢٠١٨، ص ١٢

(١٨) مختار خطاب، **الإصلاح الاقتصادي والخصخصة "التجربة المصرية"**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥)، ص ١٢.

الاقتصادي يستفيد منه بالدرجة الأولى الأغنياء لما يملكونه من رأس المال المادي والبشرى، وما يقومون به من استثمار أموالهم في الاقتصاد، ليستفيد من عوائدها الفقراء فيما بعد، كما أن تحقيق النمو كفيل بالحد من الفقر فى الأجل الطويل من دون الحاجة إلى وضع سياسات خاصة لمحاربة الفقر، بل تكفي سياسات إعادة التوزيع من الأعلى إلى الأسفل في تحقيق هذا الهدف[١٩].

وقد يتحقق النمو دون أن يصاحبه إنجاز يذكر على مستوى التنمية وهو ما يحدث في غالبية الدول النامية، فقد يرتفع متوسط الدخل ولكن النتائج على مستوى التغيرات الهيكلية قد تكون ضئيلة[٢٠].

٢-٢- النمو المحابي للفقراء:

ساد الإعتقاد مع نهاية تسعينيات القرن الماضي بأن الحد من الفقر والحد من تفاوت توزيع الدخل لا يتحققان كنتائج للنمو، وعليه يجب استهداف الفقر مباشرة من خلال أدوات اقتصادية واجتماعية محددة، ومن هنا جاء مفهوم النمو "المحابى للفقراء"، ولكن من خلال تعريفين مختلفين، **هما**[٢١]:

الأول "مطلق": يركز على التحسن المطلق فى مستوى معيشة الفقراء، بصرف النظر عن حدوث أو عدم حدوث تغير فى تفاوت توزيع الدخول، ويعرف بالنمو المحابى للفقراء المطلق، ويعني ذلك النمو الذى يقلل من الفقر، وهو ما يتناسب مع أحد أهم أهداف الألفية للتنمية والمعلن عنها عام ٢٠٠٠ وهو تقليص عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ويلاحظ على هذا التعريف أنه يعتبر فقط الزيادة في دخل الفقراء كمؤشر على وجود نمو محابي للفقراء من دون اعتبار للتغيرات في توزيع الدخل وذلك مهما كانت نسبة ارتفاع دخل الفقراء مقارنة مع ارتفاع دخل غير الفقراء.

الثاني "نسبى": يشير الى الزيادة فى نصيب الفقراء من الدخل، نتيجة لنمو دخولهم بسرعة أكبر من سرعة نمو دخول الأغنياء، فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ على مستوى التفاوت في توزيع الدخل. ولا يعتبر هذا النمو محابياً للفقراء إذا لم يحد من شدة التفاوت داخل المجتمع.

إن نمو دخل الفقراء لابد أن يكون أعلي من نمو دخل الأغنياء. ويتضح من التعريف النسبي أنه يشترط أن يكون النمو أكثر عدالة وفي صالح الفقراء، وأن يخفض معدلات الفقر.

وعليه يمكن تعريف **النمو المحابى للفقراء:** بأنه ذلك النمو الذى يستفيد منه الفقراء بطريقة نسبية تفوق استفادة الأغنياء، أو أنه النمو الذى يعمل على تراجع أعداد الفقراء[٢٢].

---

(١٩)عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، **مقدمة في التنمية الاقتصادي**، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ٢٠٠٨) ص ٢٠.

(٢٠)فؤاد مرسى، **مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر**، (الأسكندرية: منشأة المعارف،١٩٩٠)، ص ص ٧٧-٨٦ .

(٢١)مخلوف عز الدين، وسعاد بن يحي، **مرجع سابق**، ص ٧٤.

(٢٢)على عبد القادر، "النمو الاقتصادي المحابى للفقراء، **جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، ابريل المجلد ٨، العدد ٨٢**، ٢٠٠٩، ص ٤٤

وتتراوح قيمة مؤشر النمو المحابى للفقراء من (السالب إلي الواحد) فإذا كانت سالبة دل على أنه ضد الفقراء، وإذا كانت موجبة وأقل من ٠.٣٣ دل على أنه محابى للفقراء بدرجة ضعيفة، وإذا كانت أكثر من ٠.٣٣ وأقل من ٠.٦٦ دل على أنه محابى للفقراء بدرجة متوسطة وكلما أقترب من أو يساوى الواحد الصحيح دل على أنه في صالح الفقراء.

٢-٣- مفهوم النمو الاحتوائي Inclusive Growth عند المؤسسات الدولية:

هناك فرق بين النمو الاحتوائي والنمو المحابى للفقراء علي أساس المجموعات التي تتلقى نتائج النمو، فالنمو المحابى للفقراء يركز على الأفراد تحت خط الفقر، بينما النمو الاحتوائي أكثر عمومية، فالسياسات المستخدمة لتحقيق النمو الاحتوائي تستهدف مشاركة كافة فئات وقطاعات المجتمع فى جهود التنمية والاستفادة من عوائدها، وخاصة الطبقات الأكثر فقراً والمهمشة فى المجتمع بهدف زيادة إنتاجيتهم من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة لهذه الفئات فى التعليم والصحة والتدريب بدلاً من التحويلات المباشرة للدخل، أي أن النمو الاحتوائي يشمل تحقيق نموا اقتصاديا كشرط ضروري بالإضافة الى تحقيق التوظف والعدالة الاجتماعية كشرط كافي لتحسين دخول الفقراء[٢٣].

وفيما يلي يتم تناول مفهوم النمو الإحتوائي عند المؤسسات الدولية:

مفهوم البنك الدولي للنمو الاحتوائي: هو النمو الذى يمكن جميع طبقات المجتمع من المشاركة والاستفادة من عوائده، ويسفر عن خفض معدلات الفقر وتكون ثماره موزعة بالعدل بين كافة قطاعات المجتمع والاقتصاد، ليس بين الجيل الحالي بل بين الأجيال القادمة[٢٤].

مفهوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للنمو الاحتوائي: بأنه النمو الاقتصادي الذى يمنح كل فئات المجتمع فرص الاستفادة من منافعه أو علي أنه هو التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلي رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل، أي ضرورة أن يصل توزيع الدخل إلي كافة الفئات والمناطق، وكيفية مشاركة الأفراد في عملية النمو[٢٥].

مفهوم المركز السياسي الدولي للنمو الاحتوائي: بأنه النمو الذي يركز على مدى المشاركة فى تحقيق عوائد النمو وثماره، أي لابد أن يساهم الأفراد فى تنمية ثروة الدولة، وأن يكون لهم حق إبداء الرأي فى آلية النمو[٢٦].

---

(٢٣) السيد شحته أبو العزم، **تحليل العلاقة بين مستوى الفقر ومستوى التعليم بالتطبيق على محافظة الشرقية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٤)، ص ١.

(٢٤)CAFOD, "**What is Inclusive Growth?**" CAFOD Discussion Paper, August 2014, p.4.

(25)OECD, All on board: Making Inclusive Growth Happen, Ford Foundation, 2014, p. 18.

(٢٦)Ali, I., and Zhuang, J., "**Inclusive Growth Toward a Prosperous Asia: Policy Implications**", ERD Working Paper Series, No. 97, ADB, Manila, 2007, p. 4.

وفي النهاية يمكن للباحث أن يعرف النمو الاحتوائي: بأنه النمو الذى يصل الى كافة طبقات المجتمع ويشمل كافة قطاعات الاقتصاد ومشاركة أجزاء كبيرة من قوة العمل كمشاركين ومستفيدين، مع تحقيق العدالة وتعزيز الأمان الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية.

٣- سمات ومؤشرات النمو الاحتوائي:

٣-١- سمات النمو الاحتوائي:

يتصف النمو الإحتوائي ببعض السمات، **وأهمها**[٢٧]:

أ- خلق فرص عمل.

ب- خفض معدلات الفقر.

ج- تقليل درجة التفاوت بين الطبقات.

د- تقليل الفجوة بين الرجل والمرأة.

هـ- تحسين الحوكمة والتفاعل مع التغيرات المناخية حيث يتصف بأنه صديق البيئة.

٤- محددات النمو الإحتوائي:

أولاً: محددات (العوامل المؤثرة علي) النمو الإحتوائي المرتبطة بالتنمية الاقتصادية:

تتمثل أهم هذه المحددات، **في الأتي**[٢٨]:

(١) معدل التضخم: توجد علاقة عكسية بين التضخم والنمو الإحتوائي، لأن التضخم يزيد الفقر من خلال خفضه للدخل الحقيقي للفقراء، مما يؤدي إلي تقليل القوة الشرائية، فيعاني معظم الفقراء من إنخفاض مستويات دخولهم.

(٢) معدل البطالة:

توجد علاقة عكسية بين البطالة والنمو الإحتوائي، لأن البطالة تؤدي إلي خفض مستويات الدخول، كما يعاني الفقراء من إرتفاع معدلات البطالة بينهم، نظراً لإنخفاض مستويات تعليمهم وجودته لهم، مما يقلل من فرصة حصولهم علي فرص عمل ذات دخول مناسبة.

(٣) إجمالي الناتج المحلي:

توجد علاقة طردية بين الناتج المحلي والنمو الإحتوائي، حيث تؤدي زيادة الناتج المحلى الحقيقي إلي خفض الفقر، وزيادة المخصصات للصحة والتعليم والبحوث والتطوير والتدريب، ومن ثم رفع من

---

(٢٧)فاطمة الزهرة بن زيدان، "محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال افريقيا نماذج بانل ١٩٩٠ – ٢٠١٦" **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع**، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٧.

(٢٨)Alexander, K. (2015), "Inclusive growth: Topic guide." Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham, p.p. 7–9.

إنتاجية الفرد والأجور، كما يعتبر مؤشراً متفائلاً لرجال الأعمال على زيادة الطلب الكلى والأداء الاقتصادي، مما يسهم فى زيادة استثماراتهم.

(٤) الاستثمار الخاص المحلى:

يرتبط الاستثمار بعلاقه طردية بالنمو الاحتوائي، لأن الاستثمار الخاص محفزاً رئيسياً للنمو والتشغيل والانتاج، لأنه زيادته تؤدي الى زيادة فرص التوظف ومن ثم الدخول والحد من الفقر.

كما تساعد الشركات الخاصة الأفراد على التدريب والتوظف في وظائف مستدامة مع تقديم ضمانات وامتيازات عمالية طويلة الأجل، ويمكن أن تكون هناك أيضاً خيار فرض ضرائب على المستثمرين الذين لا يمتثلون لهذه المتطلبات.

(٥) الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقه طردية مع النمو الاحتوائي، لأنه يوفر المزيد من فرص التوظف، كما يسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة، ورفع كفاءة الجهاز الإداري بنقل الخبرات الأجنبية إلي العمالة المحلية، كما يؤدي إلي زيادة الصادرات لأنه يؤدي إلي تحسين جودة المنتجات، مما يزيد من قدرتها التنافسية، ويعمل علي فتح المزيد من الأسواق أمام المنتجات المحلية.

(٦) درجة الانفتاح الاقتصادي:

يرتبط الإنفتاح الاقتصادي بعلاقة طردية مع النمو الإحتوائي، حيث يؤثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاحتوائي بطريق مباشر عن طريق الصادرات، لأن زيادة الصادرات ستؤدي إلي خلق فرص عمل للفقراء إذا كانت شركات التصدير موجودة في المناطق الأكثر فقراً، كما يمكن أن يسهم النمو في الواردات فى تحقيق النمو الاحتوائي إذا أدت الواردات إلى خفض أسعار السلع، وخاصة الضرورية التي يستهلكها الفقراء كالسلع الغذائية والأدوية، أو بطريق غير مباشر عن طريق تأثير مضاعف التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.

(٧) الائتمان المقدم للقطاع الخاص (القروض المصرفية):

يرتبط الإئتمان المصرفي بعلاقة طردية مع النمو الإحتوائي إذا استهدف الفقيراء أولاً، وذلك إذا كان موجهاً بدرجة كبيرة إلي تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وبشروط ميسرة، مما سيؤدي إلي تحقيق الشمول المالي بدمج الفقراء والمستبعدين والاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، لأن النمو الاحتوائي يستهدف إعادة توزيع الدخول للفئات المستبعدة، حيث أن الوصول إلى

الخدمات المالية يسمح للفقراء بتوفير المال، ويمنع تركيز القوة الاقتصادية مع عدد قليل من الأفراد، مما يساعد في التخفيف من المخاطر التى يواجهها الفقراء نتيجة للصدمات الاقتصادية.

ثانياً: محددات (العوامل المؤثرة علي) النمو الإحتوائي المرتبطة بالتنمية البشرية:

(٨) الإنفاق على التعليم:

توجد علاقة طردية بين التعليم والنمو الإحتوائي، لأن إرتفاع معدلات التعليم وجودته تؤدي إلي زيادة فرص الحصول علي العمل، كما توجد علاقة طردية بين مستوي التعليم ومعدلات الأجور، لأن العامل المتعلم أكثر قدرة علي استيعاب الأفكار والتطورات التكنولوجية الجديدة إلى جانب الارتقاء بكفاءة رأس المال المادي، مما يؤدي إلي ارتفاع إنتاجيته، ومن ثم زيادة الأجور والحد من الفقر، وهو ما تؤكده تجربة الدول الآسيوية، حيث يمثل الاهتمام بالعنصر البشرى السبب الأساسي لارتفاع معدل النمو بها وهو نتيجة لإصلاح سياسات التعليم والاهتمام بالبحث العلمي[٢٩].

(٩) الإنفاق على الصحة:

توجد علاقة طردية بين المستوي الصحي والنمو الإحتوائي، فالعامل الصحيح جسمانياً أكثر إنتاجية من العامل المعتل، ومن ثم سوف يزيد أجره، كما أن زيادة المستوي الصحي يؤدي إلي تراجع الإنفاق علي الخدمات الصحية وتوجيه هذه النفقات إلي مجالات أخري، كما يؤدي إلي إرتفاع العمر المتوقع، فيزيدمن العمر الإنتاجي للعامل، فيبلغ متوسط العمر المتوقع للفرد في الدول المتقدمة نحو ٨٥ عاماً، في يبلغ في بعض الدول الإفريقية نحو ٤٤ عاماً[٣٠].

(١٠) معدل النمو السكاني:

توجد علاقة عكسية بين معدل النمو السكاني والنمو الإحتوائي، حيث أن إرتفاع معدل النمو السكاني تؤدي إلى زيادة الفقر وخاصة إذا كان معدل النمو السكاني يفوق معدل النمو الاقتصادي، لأن ذلك يمثل ضغطاً علي الخدمات الأساسية التعليم والصحة والإسكان، كما يؤدي إلي عدم قدرة السياسات الاقتصادية والاجتماعية علي تحسين مستوى المعيشة للفقراء، لأن النمو السكاني المتسارع وخاصة فى المناطق الريفية التى تفتقر إلى فرص العمل الكافية يؤدي إلى زيادة الهجرة من الريف إلى الحضر، وهذا يؤدي إلي زيادة العشوائيات والضغط علي البنية التحية في المدن،

([٢٩])محمد حسين غانم، **اقتصاديات تكاليف التعليم الأساسي التي تتحملها الأسرة: دراسة تطبيقية علي محافظة الشرقية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠٠٥)، ص ١٧٦.

([٣٠])محمد حسين غانم، **المرجع السابق**، ص ١٧٩.

ويتم في الغالب استيعاب هؤلاء المهاجرين في القطاع الاقتصادي غير الرسمي، مما يسبب المزيد من الخسائر الاقتصادية[٣١].

٥- متطلبات تحقيق النمو الاحتوائي في مصر:

٥-١- شروط تحقيق النمو الاحتوائي:

يتطلب تحقيق النمو الإحتوائي، توافر **الشروط التالية**[٣٢]:

أ- مشاركة كل فئات المجتمع فيه بما فيهم الفقراء والمستبعدين في عملية التنمية.

ب- ضرورة تحقيق عدالة في توزيع ثمار التنمية.

ج- ضرورة رفع إنتاجية العناصر المشاركة فى التنمية وخاصة الفئات المهمشة من خلال زيادة الاستثمارات الموجه إليها من تعليم وصحة وبنية تحتية هذا.

د- ضرورة وجود نظم تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية فى الأجل القصير لعملية التنمية، ولا يقصد بانتهاج استراتيجية النمو الاحتوائي ذو القاعدة العريضة من المشاركين عودة السياسات الصناعية التى ترعاها الحكومة وإنما التركيز على إزالة معوقات النمو وخلق مجالات للاستثمار من خلال الدمج بين النظام المركزي فى اتخاذ القرار والنظام اللامركزي فى كيفية التنفيذ.

٥-٢- عناصر تحقيق النمو الاحتوائي:

يوجد عدد من العناصر الأساسية لتحقيق النمو الإحتوائي، **وأهمها**[٣٣]:

أ- خلق وتوسيع الفرص المتاحة.

ب- إمكانية الحصول على الفرص.

ج- الاندماج المجتمعي.

د- النمو على نطاق واسع.

هـ- المشاركة في عملية التنمية.

و- زيادة الاستثمار في رأس المال البشري.

ز- توسيع شبكات وبرامج الحماية الإجتماعية.

---

(٣١) خالد بن جلول، "محددات الفقر فى الجزائر- باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٤)" **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول**، ٢٠١٥، ص ٢٦.

(٣٢) سلوي عبد العزيز، "تمويل التعليم العالي فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة " **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – مصر، المجلد ١٩، العدد ١**، ٢٠١٨.

(٣٣)محمود فتح الله، **مرجع سبق ذكره**، ص ٦٠.

٥-٣- قيود وتحديات تحقيق النمو الاحتوائي في مصر:

تواجه الدولة عند تطبيق النمو الاحتوائي عددا من القيود التى تحد من قدرتها على تحقيق ذلك، ومنها: ارتفاع معدل نمو السكان، ونسبة مساهمة القطاع غير الرسمي فى الاقتصاد، وتآكل البنية الأساسية فى قطاعات النقل والصحة والتعليم نتاج لقدمها وضعف الاستثمارات فيها، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الدين العام بصور كبيرة فاقت حجم الناتج المحلي المصري[٣٤].

٥-٤- آليات تحقيق النمو الاحتوائي:

واجهت مصر تحديات فى معظم المجالات التى تساعد على تحقيق النمو الاحتوائي ، إذ ينخفض المردود الفعلى للتعليم فى مصر نتاج لتراجع كفاءته وفقا لما تؤكده تقاير التنافسية العالمية ؛ فضلا عن تردى الوضع الصحى فى مصر الناتج عن تآكل البنية التحتية الضرورية لهذا القطاع وارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي كل هذا انعكس أثره فى تزايد التفاوت فى الدخل وارتفاع نسبة الفقراء. ولذلك قامت الحكومة المصرية بإتخاذ مجموعة من الآليات لتحقيق النمو الاحتوائي، **وأهمها**[٣٥]:

أ- أولوية تعزيز البنية الأساسية عبر آلية المشروعات القومية، بهدف تحسين وتطوير البيئة اللازمة لزيادة معدلات الانتاج منها على سبيل المثال تحديث شبكة الكهرباء والطرق.

ب- دمج المناطق العشوائية والمهمشة وتنمية الصعيد من خلال إنشاء هيئة تنمية الصعيد وبرنامج التنمية المحلية بمحافظات الصعيد.

ج- مواجهة البطالة بتوفير فرصن العمل، فقد بلغت قوة العمل ٢٧.٩ مليون فرد، وبلغت نسبة المشتغلين فى مصر ٩١.٨% من إجمالي قوة العمل، كما بلغ عدد المتعطلين عن العمل ٢.٦ مليون متعطل، بمعدل بطالة ٩.٢% من إجمالي قوة العمل في عام ٢٠٢٠، حيث بلغ إجمالي عدد المشتغلين ٢٥.٣ مليون مشتغل، مقارنة بمعدل بطالة ١٣.١% في عام ٢٠١٤[٣٦].

د- رفع تنافسية القطاعات الانتاجية والصناعية، حيث أطلقت وزارة التجارة والصناعة، البرنامج القومي لتطوير التصنيع المحلي، والذى يتماشى مع استراتيجية التنمية المستدامة للوصول إلى

---

(٣٤) Abou Ali,S. Et.al. (2013),"Measuring in inclusive growth In Egypt 1991 – 2011 The Fifth Pillar Productivity and Operation ", Paper Presented at Conference on Managing Transition in Egypt :Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science ,April, p.p. 7-9.

(٣٥) رمضان السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٤-١٦.

(٣٦) احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

معدلات نمو صناعي تبلغ ١٠% سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، ويستهدف البرنامج تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية ودعم الأنشطة الإنتاجية في القطاعات الصناعية الواعدة، لتتمكن من منافسة مثيلاتها المستوردة، وتشغيل الصناعات الصغيرة والمغذية للصناعات الكبرى والثقيلة مما يساعد على توفير فرص عمل والحد من البطالة، كما يسهم فى رفع قيمة التنافسية للمنتجات المحلية، ويسمح بالتحول الهيكلي في الإنتاج والتصدير المصري نحو المنتجات والخدمات نات القيمة المضافة، والتي تعتمد على المعرفة والاستخدام الأمثل للتكنولوجيا المتطورة، وفى سبيل تحقيق ذلك اتخذت الحكومة المصرية إجراءات منها إتاحة الأراضي الصناعية بأسعار تنافسية فى كافة المحافظات، وتبسيط إجراءات التراخيص الصناعية، وتنمية الصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وربطها بالصناعات كبيرة الحجم، والتوسع فى المجمعات الصناعية المتكاملة بإنشاء ١٣مجمعاً صناعياً جديداً لتوفير ما بين ٧٠٠ إلى ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، مما يسهم فى خفض معدل البطالة[٣٧].

هـ- تعديل المناخ التشريعي الاقتصادي: فى إطار تطبيق سياسات النمو الاحتوائي صدر أكثر من قانون من عام ٢٠١٦ بهدف تحسين بيئة العمل منها قانون إنهاء المنازعات الضريبية، وتعديلات الضريبة على الدخل، وتعديل قانون تنظيم الصناعة وتشجيعها، وقانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، وقانون الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وقانون الاستثمار، وقانون تنظيم اتحاد الصناعات المصرية والغرف الصناعية وقانون الخدمة المدنية وقانون إفلاس الشركات، وتعديل قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

و- إجراءات الأمان الاجتماعي، حيث أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي مجموعة من البرامج والمبادرات والتى تهدف لتخفيف من الآثار السلبية للإصلاحات الهيكلية على الطبقات الفقيرة، منها برنامج تكافل وكرامة وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة، وبرنامج فرصة والذى يعد المحرك الأساسي لتوسعة شبكات الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الأكثر إحتياجاً وغير القادرة على العمل لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير الوظائف اللائقة المناسبة لهم. ومن هذا المنطلق سوف يكمل برامج التحويلات النقدية المشروطة، وبرنامج سكن كريم لتوفير الخدمات الأساسية للأسر الفقيرة والمحرومة من مياه شرب نقية وصرف صحي وترميم أسقف لمنازل الأسر لكفالة

(٣٧) تقرير وزارة التجارةوالصناعة، ٢٠١٩.

حقها في العيش في سكن كريم، وبرنامج مودة للحفاظ علي الأسرة المصرية بتدعيم الشباب المقبل علي الزواج.

ز- رفع الدعم عن الطاقة حيث لأن تعديل سياسات توزيع الدعم ووقف هدره، ودفع الاستثمار الحكومي فى البنية التحتية خصوصاً مجالات النقل والمواصلات والبحث عن آلية لترشد استخدام الطاقة، وبالتالي رفع الدعم عن الطاقة والكهرباء وتحديد السعر وفقا للمستويات العالمية بما يحقق ترشيد الإنفاق، وتوجيه جزء من الدعم الى برامج الضمان الاجتماعي.

ح- الخفض التدريجي لمعدلات التضخم، حيث سجل ٥% في عام ٢٠٢٠، بعد أن بلغ ٢٩.٥ في عام ٢٠١٧ (العام التالي لتحرير سعر الصرف)، مدعوما بالتأثير الإيجابي لاستقرار معدل النمو الاقتصادي؛ ليبلغ ٥.٦% عام ٢٠١٩، وهو أعلى معدل له منذ عام ٢٠٠٨ حيث بلغ ٧.٢%[٣٨].

ط- دمج الشباب فى عمليات النمو الاحتوائي، من خلال خلق وظائف بالقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر بتشجيع ريادة الأعمال والابتكار وتسهيل حصول الشباب على تمويل المشروعات الصغيرة ودعمهم فى تسويق منتجاتها.

ي- الاستثمار فى رأس المال البشرى بزيادة المخصصات المالية في الموازنة للصحة والتعليم.

٦- دور تكافل وكرامة في تحقيق النمو الإحتوائي في مصر:

بهدف برنامج تكافل وكرامة إلي المساعدة للحد من تأثير الإصلاحات المالية، فقد تم تحويل نحو ١% من الناتج المحلي لإعانات الأغذية إلاضافية ولتحويلات أموال نقدية لكبار في السن والعائلات ذوي الدخل المنخفض ووفقاً لبرامج إجتماعية مستهدفة تبنتها الحكومة، بما فيها مثلاً الإعانات لأدوية الأطفال، وتخطط الحكومة أيضاً لتوسيع برامج شبكة الأمان الإجتماعية الأساسية، بما فيها برنامجا تكافل وكرامة اللذان تأسسا في عام ٢٠١٥ واللذان سيتمّ توسيعهما ليغطيان مائتي ألف أسرة إضافية حيث بلغ مقدار الدعم النقدي المقدم عبر البرنامج ٥٠٨ مليون جنيه بينما بلغ مقدار الدعم المقدم٤.١ و٩.٣ مليارجنيه في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧ لكن يجب الإنتظار لرؤية ما إذا كانت هذه الإجراءات ستتمكّن من التخفيف من الأثار المعاكسة الناجمة عن نسبة التضخم المرتفعة في

(٣٨) احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

مصر، ولا سيما نظراً إلى الإنفاق الإجتماعي مازال منخفض نسبياً في مصر مقارنة بمستوي العام للأسعار[٣٩].

ثانياً: أبعاد الإنفاق الحكومي:

١- مفهوم الإنفاق الحكومى:

هو مبلغ نقدي تقوم بإنفاقه الحكومة أو أحد هيئاتها العامة لتحقيق نفع عام، أي أن الإنفاق الحكومي يتكون من ثلاثة عناصر والتي تمثل أركان الإنفاق، والعنصر الأول: بأن الإنفاق الحكومي هو مبلغ نقدي، والعنصر الثاني: صدورها من الدولة أو أحد الهيئات العامة التابعة للحكومة، والعنصر الثالث: يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق نفع عام[٤٠].

٢- المحددات المؤثرة علي الإنفاق الحكومى:

٢-١- المحددات الظاهرية المؤثرة علي الإنفاق الحكومى:

هناك العديد من المحددات الظاهرة المؤثرة التي علي الإنفاق الحكومى، **وأهمها**[٤١]:

أ- **تغير سعر صرف العملة:** حيث يعبر عن هذه القيمة بكمية السلع والخدمات التي تستطيع الحصول عليها بوحدة النقد الواحدة (القوة الشرائية للنقود).

إن انخفاض القدرة الشرائية للنقود يعود إلى إرتفاع الأسعار، والذي بدوره يجعل الدولة تدفع وحدات نقدية أكثر كلما انخفضت قيمة النقود للحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات.

ب- الزيادة المضطردة في عدد السكان: تعتبر المشكلة السكانية من أعظم المشاكل التي تعاني منها دول العالم، والزيادات السكانية تعني تعاظم-التنامى الغير مستوعب- في الإنفاق الحكومى علي الرعاية الصحية والتعليم والإسكان...إلخ، كذلك إرتفاع متوسط الأعمار وزيادة عدد المسنين يؤدي إلى تخصيص مبالغ إضافية بزيادة المعاش التقاعدي ولرعايتهم صحياً وإجتماعياً، كذلك البطالة.

ج- إختلاف طرق المحاسبة الحكومية: قد ترجع زيادة الإنفاق الحكومى إلى اختلاف طرق المحاسبة الحكومية وبصفة خاصة طريقة القيد في الحسابات بعد أن إتبع مبدأ عمومية الموازنة

([٣٩]) أحمد حمدي عبد الدايم، **فعالية الشمول المالي كأحد آليات تحقيق الاصلاح المالي في الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه، (جامعة قناة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢١)، ص ٢٢٧.

([٤٠]) أيمن محمد السيد، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في إطار اقتصاديات السوق "دراسة مقارنة وتطبيقية علي الاقتصاد المصري والهندي والماليزي"**، رسالة دكتوراه، (جامعة المنوفية: كلية الحقوق، ٢٠١٦)، ص ٣٦.

([٤١]) محمد المهايني، خالد الخطيب الحبشي، **المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠، ص ص ٨٥-٩٢.

(الموازنة الإجمالية)، أي أصبحت تقيد في الموازنة الحكومية العامة للدولة جملة الإيرادات والنفقات دون إجراء المقاصة بينهما، ومن الواضح أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الحكومى ولكن في الواقع زيادة ظاهرية.

٢-٢- المحددات الحقيقية المؤثرة علي الإنفاق الحكومى:

تتمثل أهم المحددات الحقيقية المؤثرة علي الإنفاق الحكومى، **في الأتي**[٤٢]:

أ- محددات اجتماعية: مرتبطة بزيادة دور الدولة في النشاط الاجتماعي وعدالة توزيع الدخل.

ب- محددات اقتصادية: الناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي، مما يتطلب نفقات مالية متزايدة، أي زيادة حجم الإنفاق الحكومى.

ج- محددات سياسية: وهي مرتبطة بالدور السياسي للدولة والتغيّرات السياسية كتعدد الأحزاب، هذا بالإضافة إلى التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية، كل هذا يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق الحكومى.

د- محددات عسكرية: تزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى زيادة الإنفاق الحكومى.

و-محددات إدارية:إن كثرة الأعمال التي تمارسها الدولة تتطلب وجود موظفي حكومة للعمل في الجهاز الإداري للدولة، بالإضافة التطوير والتحديث والتدريب، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومى، وكلما اتسعت أعمال الدولة زاد إنفاقها.

٣- ترشيد الإنفاق الحكومى: يقصد بترشيد الإنفاق الحكومى هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين الإنفاق الحكومى وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

والواقع أن ترشيد الإنفاق الحكومى يتطلب الإلتزام **بالضوابط التالية**[٤٣]:

أ- **تحديد حجم أمثل للنفقات الحكومية:** : يمثل زيادة حجم الانفاق الحكومى إهدارا للموارد الاقتصادية الأمر الذى يقتضى ترشيد حجم الاتفاق الحكومى ليصل إلى الحجم الأمثل للنفقات الحكومية وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية.

([٤٢])شيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الثاني عشر، العدد الأول**، يناير ٢٠١٠، ص ٧٨.

([٤٣])رامى حسنى محفوظ الازهرى، **دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة،٢٠١١). ص ص ٧٣-٨٢.

ب-إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة وإتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

ج-الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية الحكومية بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال الحكومية يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة الحكومية، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات.

د- تجنب الإسراف والتبذير.

ويؤدي إرتفاع معدلات الإنفاق الحكومي إلي إتجاه الحوكومات إلي زيادة الإقتراض الداخلي والخارجي، ويؤدي الإقتراض إلي زيادة الدين العام للدولة[٤٤].

٤- الآثار الاقتصادية للإنفاق الحكومي:

قد تكون الآثار الاقتصادية للنفقات الحكومية مباشرة أو غير مباشرة، **كما يلي:**

٤-١- الأثر المباشر للإنفاق الحكومى على الناتج القومي:

إن درجة تأثير الإنفاق الحكومى يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق الحكومى)، ويؤثر الإنفاق الحكومى على الناتج القومي من خلال: زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج القومي[٤٥].

- إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبباً لزيادة الإنتاج، وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب.....إلخ.
- يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

٤-٢- الأثر المباشر للإنفاق الحكومى على الاستهلاك القومي:

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق الحكومى على الاستهلاك، **منها:**

([44])SimanGray,"**The Management of Government for Central Banking Studies of England**", Hand Book IN Central, no .5,May 1996, p.p.5-12.

([٤٥])دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر" (١٩٩٠-٢٠٠٤)**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٦)، ص ٦٧.

- في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري مثلا فإنها تزيد الاستهلاك القومي، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.
- عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقترضها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك القومي.

٤-٣- أثر الإنفاق الحكومى على توزيع الدخل:

يظهر هذا التأثير من خلال **الأتي**[٤٦]:

أ- **التدخل في توزيع الدخل الأولي:** بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).

ب- التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية: تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل القومي (بين الأفراد بصفتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

٤-٤- الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومى على الإنتاج والاستهلاك القومي

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق الحكومى على كل من الاستهلاك والإنتاج القومي من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل، كما هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

٤-٥- أثر الإنفاق الحكومى على معدل النمو الاقتصادي

إن زيادة الإنفاق الحكومى (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

([٤٦])أحمد محمد محمد صدقى خليفة، **تحليل العلاقة بين عجزى الموازنة العامة والحساب الجارى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥). ص ٣٤.

المحور الثالث

تحليل واقع النمو الإحتوائي والإنفاق الحكومي في مصر

يلاحظ خلال عشر السنوات الماضية في مصر أنه لا يوجود ترابط بين النمو الاقتصادي وتحسن مستوى معيشة الأفراد، وبالرغم إرتفاع معدل النمو، ولكن لم يتحقق النمو الاحتوائي، فقد بلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة(٢٠٠٤ – ٢٠١٠) ٥.٦%، وفى نفس الوقت ارتفع معدل الفقر من ١٩.٦% فى عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥.٢% عام ٢٠١٠. ومع تطبيق اجراءات الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ حقق الاقتصاد المصري معدلات نمو مرتفعة، ولكن ارتفع معدل الفقر أيضاً فبلغ ٣١.٤% في عام ٢٠١٩، وبالتالي اكتسب مفهوم النمو الاحتوائي إهتماماً كبيراً[٤٧].

كما يلاحظ تزايد النفقات الحكومية في جميع الدول مهما اختلف نظامها الاقتصادي (رأسمالية أو اشتراكية) ومهما اختلفت درجة تقدمها الاقتصادي (دول متقدمة، ودول نامية). حيث يلاحظ وجود اتجاه عام نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدث بها[٤٨].

وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يعرف باسم قانون فانجر والذي يشير إلى أنه كلما تحقق معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي فإن ذلك يستتبع اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومى بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي.

وعليه سيتم تناول هذا المحور، من خلال **النقاط التالية:**

- تحليل واقع النمو الإحتوائي في مصر.
- تحليل واقع الإنفاق الحكومي في مصر.

أولاً: تحليل واقع النمو الإحتوائي في مصر:

١- أهم المؤشرات الدالة علي النمو الاحتوائي:

توجد العديد من المؤشرات الإنابية الدالة علي النمو الإحتوائي في الدولة، **وأهمها:** معامل جيني[٤٩]، ومعدل الفقر الوطني من السكان، ويبين الجدول التالي تطور هذه المؤشرين في مصر:

---

(٤٧) إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

(٤٨) منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ٤٨

(٤٩) ينسب **معامل جيني** للعالم كورادو جيني (من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، تعتمد فكرته على منحني لورنز)، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، ولذلك فإن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي

جدول (١): تطور معدل النمو الإحتوائي ومعامل جيني ومعدل الفقر في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

السنة	معدل النمو الإحتوائي%(*)	مؤشر معامل جيني	معدل الفقر كنسبة من السكان%	متوسط معدل الإعالة %	إعانات برامج الضمان الإجتماعي
١٩٩١	٥٥.٧	٠.٣٥	٢٠.٢	٥٥.٣	٢.٢
١٩٩٢	٥٩.١	٠.٣٢	١٩.٨	٥٤.٩	١.٢
١٩٩٣	٥٧.٦	٠.٣٧	١٩.٤	٥٤.٣	١.٣
١٩٩٤	٥٦.١	٠.٣٧	١٩.١	٥٣.٦	١.٦
١٩٩٥	٦١.٨	٠.٣٨	١٨.٩	٥٢.٨	١.٩
١٩٩٦	٦٢	٠.٣٥	١٨.٢	٥١.٨	٢.١
١٩٩٧	٦٣.٢	٠.٣٩	١٨	٥٠.٩	٢.٤
١٩٩٨	٦٣.٧	٠.٣٨	١٨.١	٥٠.٠	٢.٧
١٩٩٩	٦٣.٩	٠.٣٤	١٧.٣	٤٩.٠	٣
٢٠٠٠	٦٤.٨	٠.٣٦	١٦.٧	٤٧.٨	٣.٤
٢٠٠١	٦٩.٣	٠.٤٥	١٦.٨	٤٦.٨	٣.٩
٢٠٠٢	٦٧.٥	٠.٤٤	١٧	٤٥.٦	٣.٦
٢٠٠٣	٦١.٦	٠.٣٧	١٧.٧	٤٤.٣	٣.٥
٢٠٠٤	٦٥.٨	٠.٣٢	١٩.٦	٤٣.١	٣.١
٢٠٠٥	٦٧.٣	٠.٣٢	١٩.٩	٤٢.٢	٣
٢٠٠٦	٦٥.١	٠.٣٤	٢٠.٥	٤١.٤	٣.٤
٢٠٠٧	٦٦.٥	٠.٤٤	٢١	٤٠.٧	٣.٩
٢٠٠٨	٦٧.١	٠.٣١	٢١.٦	٤٠.٢	٤.٢
٢٠٠٩	٦٤.٥	٠.٣١	٢٣	٣٩.٩	٤.٦
٢٠١٠	٦٦.١	٠.٣١	٢٥.٢	٣٩.٧	٤.٧
٢٠١١	٦٦.١	٠.٣١	٢٥.٦	٣٩.٨	٤.٨
٢٠١٢	٦٠.٢	٠.٣١	٢٦.٣	٤٠.٢	٤.٩
٢٠١٣	٥٦.١	٠.٣٠	٢٦.٥	٤٠.٧	٤.٥
٢٠١٤	٥٢.٣	٠.٣٠	٢٧.١	٤١.٢	٤.١
٢٠١٥	٥٠.١	٠.٣٢	٢٧.٨	٤١.٦	٤.١
٢٠١٦	٤٩.٣	٠.٣٠	٢٩.٨	٤٢.٣	٤
٢٠١٧	٤٨.١	٠.٣٢	٣٢.٥	٤٢.٦	٤.٥
٢٠١٨	٤٨	٠.٤٧	٣٣.١	٤٢.٧	٤.١
٢٠١٩	٤٨.٥	٠.٤٥	٣١.٤	٤٢.٨	٤.٣
٢٠٢٠	٤٩	٠.٤٥	٣٠.٢	٤٣.١	٤.٩
المتوسط	٥٩.٩	٠.٣٦	٢٤.٣	٤٥.٧	٣.٥
الحد الأدني	٤٨.٠	٠.٣٠	١٦.٧	٣٩.٧	١.٢
الحد الأقصي	٦٩.٣	٠.٤٧	٣٣.١	٥٥.٣	٤.٩

المصدر: إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة. – رامي الأزهري، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٥٧.
– رمضان السيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص٢٠

ومنحنى لورنز تساوي ٠.٥ وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله، أي كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كانت عدالة توزيع الدخل أفضل والعكس.

(*) **معدل النمو الإحتوائي:** كلما اقترب من الواحد الصحيح دل علي تحسن درجة الإحتواء أي زيادة عدالة توزيع الدخل وتراجع معدل الفقر والعكس، أي أنه عكس معامل جيني.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- معدل النمو الإحتوائي:

بلغ متوسطه ٥٩.٩%، وبلغ حده الأدني ٤٨% عام ٢٠١٨، وبلغ حده الأقصي ٦٩.٣% عام ٢٠٠١. كما يلاحظ أن قيمة المؤشر قد أخذت في الإرتفاع التدريجي من ٥٥.٧% عام ١٩٩١ إلي أن وصل إلي أقصاه ٦٩.٣% عام ٢٠٠١، ثم أخذ في التراجع من عام لأخر إلي أن وصل إلي أدناه ٤٨% عام ٢٠١٨، وهذا يؤكد علي سوء توزيع الدخل في مصر وعدم عدالته، لأنه كلما تراجعت قيمته دل علي عدم عدالة التوزيع، وخاصة من بعد أحداث عام ٢٠١١.

ب- مؤشر معامل جيني:

بلغ متوسطه ٠.٣٦، وبلغ حده الأدني ٠.٣٠ عام٢٠١٣ و٢٠١٤ و ٢٠١٦، وبلغ حده الأقصي ٠.٤٧ عام ٢٠١٨، كما يلاحظ أن قيمة المؤشر ترتفع من عام لأخر فبلغت ٠.٣٥ عام ١٩٩١ ثم اخذت في الارتفاع إلي ٠.٤٥ عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد علي سوء توزيع الدخل في مصر وعدم عدالته، فكلما ارتفعت قيمته دل علي عدم عدالة التوزيع.

ج- معدل الفقر الوطني (% من السكان):

ارتفع معدل الفقر في مصر من عام لأخر، فارتفع من ١٦.٧% في عام ٢٠٠٠ إلي ٣٠.٢% في عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد ما سبق في معامل جيني.

د- متوسط معدل الإعالة:

بلغ متوسطه ٤٥.٧%، وبلغ حده الأدني ٣٩.٧% عام ٢٠١٠، وبلغ حده الأقصي ٥٥.٣% عام ١٩٩١، كما يلاحظ أن قيمة المؤشر قد أخذت في التراجع التدريجي من ٥٥.٣% عام ١٩٩١ إلي أن وصل إلي أدناه ٣٩.٧% عام ٢٠١٠، ثم أخذ في الإرتفاع من عام لأخر إلي أن وصل إلي ٤٣.١% عام ٢٠٢٠، وهذا يؤكد علي زيادة معدل الفقر، وخاصة من بعد أحداث عام ٢٠١١.

هـ- إعانات برامج الضمان الإجتماعي:

بلغ متوسطها ٣.٥ مليار دولار وبلغت حدها الأقصي ٤.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، وبلغت حدها الأدني ١.٢ مليار دولار ١٩٩٢، كما يلاحظ أن قيمة الإعانات ارتفعت من عام لأخر فبلغت ٢.٢ مليار دولار عام ١٩٩١ إلي أن وصلت ٤.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠، ويرجع ذلك لتزايد معدلات الفقر، وخاصة من بعد أحداث عام ٢٠١١.

٢- تحليل تطور محددات النمو الإحتوائي في مصر:

إهتم النمو الاحتوائي بتحقيق عدالة توزيع الدخل، وذلك بخلق المزيد من فرص العمل، وتهيئة بيئة العمل من أجل القطاع الخاص، وهنا تتضمن العدالة نوعين وهما عدالة الفرص؛ بما يعنى توافر فرص متساوية لأفراد لتنمية مهاراتهم، بغض النظر عن خلفيتهم العرقية أو الاجتماعية .. إلخ،

أما النوع الآخر فهو عدالة العائد، بمعنى تساوى الأفراد فى معدلات الدخول، والرعاية الصحية والتعليمية .. إلخ، وعدم العدالة لا تقتصر فقط على توزيع الدخول، وإنما تتضمن الصحة والتعليم والأصول والمشاركة السياسية، كما قد تكون نوعية أو عرقية أو دينية أو جغرافية أو قطاعية، وبالتالي لتحقيق العدالة وخفض معدلات الفقر بين هذه الفئات فإن ذلك يتطلب رفع إنتاجيتهم وتطوير مهاراتهم.

وشهد معدل النمو الاقتصادي فى مصر تغيرات واضحة، ولكن لم تحقق الاستدامة وبالتالي لم يتحقق النمو الاحتوائي، فالعلاقة بين إستدامة النمو وإحتوائه علاقه متبادلة، فالاستدامة مهمة لتحقيق نمو إحتوائي، حيث يتم استخدام عوائد النمو المستدام فى إحتواء المهمشين والمستبعدين فى عملية النمو.

وفى نفس الوقت إذا كان النمو غير إحتوائي لن يحقق الاستدامة، ويلاحظ أن معدل نمو الاقتصاد المصري قد بلغ أقصاه خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠) ٧.٢% عام ٢٠٠٨، ولكن هذا النمو لم يكن شاملاً بالقدر الكافي، كما أن العديد من شرائح الطبقة المتوسطة لم تستفد من هذا النمو، حيث كان من يعيشون على أقل من خمسة دولارات فى اليوم بلغت نسبتهم ٨٥% من المصريين، وأن أهل الصعيد الذين يمثلون نصف سكان مصر تقريباً بلغت نسبة الفقر المدقع بينهم أكثر من٨٠%. وبعد عام ٢٠١١ تدهور الوضع الاقتصادي فى مصر نتيجة عدم وجود استقرار سياسي، وما تبعه من تناقص فى حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وانخفاض الطاقة الانتاجية، وارتفاع معدل البطالة إلي ١١.٨%، وتراجع معدل النمو من ٥.١% في عام ٢٠١٠ إلى ١.٨% في عام ٢٠١١، وتراجع سعر صرف الجنيه المصري، وبالتالي ارتفعت أسعار بعض الواردات ومنها السلع الغذائية، مما زيادة معدلات الفقر، حيث إرتفعت معدلاته من ١٧% عام ١٩٨١ إلى ٢٢% عام ١٩٩٥ ثم انخفضت إلى ١٩.٩% عام ٢٠٠٥ لتأخذ فى التزايد بعد ذلك بشكل مستمر إلى أن وصلت ٢٩.٢% عام ٢٠٢٠[٥١].

ويلاحظ أن هناك العديد من المحددات التي تؤثر علي النمو الإحتوائي، ومنها: معدل البطالة ومعدل التضخم، والناتج المحلي، والاستثمار المحلي الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإئتمان المصرفي، ودرجة الإنفتاح الاقتصادي، ومعدل الإنفاق علي التعليم، ومعدل الإنفاق علي الصحة، ومعدل النمو السكاني....إلخ. ويبين الجدول التالي تطور محددات النمو الإحتوائي في مصر:

(٥١) احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (٢): تطور محددات النمو الإحتوائي في مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

سنة	معدل النمو الاقتصادي %	معدل البطالة %	معدل التضخم %	الناتج المحلي مليار دولار	الاستثمار المحلي الخاص مليار دولار	الاستثمار الأجنبي المباشر مليار دولار	الإتتمان المصرفي مليار دولار	درجة الإنفتاح الاقتصادي %	نسبة الإنفاق علي التعليم للناتج المحلي%	نسبة الإنفاق علي الصحة للناتج% المحلي %	معدل النمو السكاني %
١٩٩١	١.١	٩.٤	١٩.٧	٣٧.٤	٤.١	٠.٣	٣٣.٠	٦٢.٨	٤.٥	١	٢.٢
١٩٩٢	٤.٥	٨.٩	١٣.٦	٤١.٩	٤.٢	٠.٥	٣٢.٥	٥٩.٣	٤.٥	٠.٩	٢.١
١٩٩٣	٢.٩	١٠.٩	١٢.١	٤٦.٦	٣.٢	٠.٥	٣٤.٥	٥٥.٩	٤.٦	٠.٨	٢.٠
١٩٩٤	٤.٠	١٠.٩	٨.٢	٥١.٩	٤.٠	١.٣	٣٨.٩	٥٠.٦	٤.٧	٠.٩	٢.٠
١٩٩٥	٤.٦	١١.٠	١٥.٧	٦٠.٢	٥.٦	٠.٦	٤٥.٣	٥٠.٢	٤.٧	٠.٩	٢.٠
١٩٩٦	٥.٠	٩.٠	٧.٢	٦٧.٦	٧.٩	٠.٦	٥١.٥	٤٦.٩	٤.٧	٠.٩	٢.٠
١٩٩٧	٥.٥	٨.٤	٤.٦	٧٨.٤	١٠.٣	٠.٩	٥٩.٧	٤٣.٧	٤.٦	٠.٨	٢.٠
١٩٩٨	٥.٦	٨.٠	٣.٩	٨٤.٨	١١.٤	١.١	٧١.٠	٤١.٩	٤.٧	٠.٧	٢.٠
١٩٩٩	٦.١	٧.٩	٣.١	٩٠.٧	١٠.٦	١.١	٨٠.٠	٣٨.٤	٤.٩	٠.٨	٢.٠
٢٠٠٠	٦.٤	٩.٠	٢.٧	٩٩.٨	١١.٢	١.٢	٨٧.٢	٣٩.٠	٤.٨	٠.٨	١.٩
٢٠٠١	٣.٥	٩.٣	٢.٣	٩٦.٧	١١.٥	٠.٥	٨٥.٤	٣٩.٨	٤.٨	١.٠	١.٩
٢٠٠٢	٢.٤	١٠.٠	٢.٧	٨٥.١	٧.٣	٠.٦	٨٥.٥	٤١.٠	٤.٩	١.٥	١.٩
٢٠٠٣	٣.٢	١١.٠	٤.٥	٨٠.٣	٦.٢	٠.٢	٧٤.٦	٤٦.٢	٤.٩	١.٢	١.٩
٢٠٠٤	٤.١	١٠.٣	١١.٣	٧٨.٨	٦.٦	١.٣	٨٢.٠	٥٧.٨	٤.٧	١.٤	١.٨
٢٠٠٥	٤.٥	١١.٢	٤.٩	٨٩.٦	٩.١	٥.٤	٩١.٣	٦٣.٠	٤.٨	١.٤	١.٨
٢٠٠٦	٦.٨	١٠.٥	٧.٦	١٠٧.٤	١٢.٧	١٠.٠	١٠٠.٢	٦١.٥	٤.٠	١.٦	١.٨
٢٠٠٧	٧.١	٨.٨	٩.٣	١٣٠.٤	١٦.٣	١١.٦	١١١.٢	٦٥.١	٣.٧	١.٤	١.٨
٢٠٠٨	٧.٢	٨.٥	١٨.٣	١٦٢.٨	٢١.٤	٩.٥	١٢٨.١	٧١.٧	٣.٧	١.٥	١.٨
٢٠٠٩	٤.٧	٩.١	١١.٨	١٨٩.١	٢٢.٧	٦.٧	١٤١.٢	٥٦.٦	٣.٨	١.٥	١.٩
٢٠١٠	٥.١	٨.٨	١١.٣	٢١٩.٠	٢٣.٦	٦.٤	١٤٩.٠	٤٧.٩	٣.٨	١.٥	٢.٠
٢٠١١	١.٨	١١.٩	١٠.١	٢٣٦.٠	٢٤.٤	-٠.٥	١٧٢.٤	٤٥.٣	٣.٧	١.٥	٢.١
٢٠١٢	٢.٢	١٢.٦	٧.١	٢٧٩.١	٢٥.٧	٢.٨	٢٠٢.٠	٤٠.٧	٣.٤	١.٤	٢.٢
٢٠١٣	٢.٢	١٣.١	٩.٥	٢٨٨.٤	٢٣.٥	٤.٢	٢٢٠.٠	٤٠.٤	٣.٤	١.٥	٢.٣
٢٠١٤	٢.٩	١٣.١	١٠.١	٣٠٥.٦	٢٢.٤	٤.٦	٢٦٢.٠	٣٦.٩	٣.٤	١.٧	٢.٢
٢٠١٥	٤.٤	١٣.١	١٠.٤	٣٢٩.٤	٢٥.٨	٦.٩	٣٠٢.٧	٣٤.٨	٣.٩	١.٩	٢.٢
٢٠١٦	٤.٣	١٢.٤	١٣.٨	٣٣٢.٤	٣٠.٠	٨.١	٣٢٣.٢	٣٠.٢	٣.١	١.٧	٢.١
٢٠١٧	٤.٢	١١.٧	٢٩.٥	٢٣٥.٧	١٨.٠	٧.٤	١٩٣.٣	٤٥.١	٢.٥	١.٥	٢.١
٢٠١٨	٥.٣	٩.٨	١٤.٤	٢٤٩.٧	١٤.١	٨.١	٢٢٩.٣	٤٨.٣	٢.٥	١.٥	٢.٠
٢٠١٩	٥.٦	٧.٨	٩.٢	٣٠٣.١	٢٣.٩	٩.٠	٢٦٠.٦	٤٣.٢	٢.٥	١.٥	٢.٠
٢٠٢٠	٣.٦	٩.٢	٥.٠	٣٦٥.٣	١٨.٧	٥.٩	٣٤٠.٩	٣٣.٨	٢.٥	١.٧	١.٩
المتوسط	٤.٤	١٠.٢	٩.٨	١٦٠.٨	١٤.٥	٣.٩	١٣٦.٣	٤٧.٩	٤.٠	١.٣	٢.٠
حد أدني	١.١	٧.٨	٢.٣	٣٧.٤	٣.٢	-٠.٥	٣٢.٥	٣٠.٢	٢.٥	٠.٧	١.٨
حد أقصي	٧.٢	١٣.١	٢٩.٥	٣٦٥.٣	٣٠	١١.٦	٣٤٠.٩	٧١.٧	٤.٩	١.٩	٢.٣

المصدر: - البنك المركزى، **التقرير السنوى**، سنوات مختلفة . - البنك الأهلى، **النشرة الاقتصادية**، سنوات مختلفة - إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أولاً: معدل البطالة: بلغ متوسط معدل البطالة خلال فترة الدراسة ١٠.٢% بحد أدنى ٧.٨% في عام ٢٠١٩ وبحد أقصى ١٣.١% في عامي ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤، وتأثر معدل البطالة بالأحداث الاقتصادية **ففي عام ٢٠٠١:** ارتفع معدل البطالة من ٩% في عام ٢٠٠٠ الي ٩.٣% في عام ٢٠٠١ متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر عام ٢٠٠١، **وفي عام ٢٠٠٩:** إرتفع معدل البطالة من ٨.٥% في عام ٢٠٠٨ الي ٩.١% في عام ٢٠٠٩ متأثراً بالأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

ثانياً: معدل التضخم: بلغ متوسط معدل التضخم خلال الفترة بلغ ٩.٨% بحد أدنى ٢.٣% في عام ٢٠٠١ وبلغ حده الأقصى ٢٩.٥% في عام ٢٠١٧، وتأثر معدل التضخم بالأحداث الاقتصادية، **ففي عام ٢٠٠٨:** إرتفع معدل التضخم من ٩.٣% عام ٢٠٠٧ الي ١٨.٣% عام ٢٠٠٨ متأثراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨.

ثالثاً: الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ متوسطه خلال الفترة ١٦٠.٨ مليار دولار، وبلغ حده الأدني ٣٧.٤ مليار دولار عام ١٩٩١، وبلغ حده الأقصي ٣٦٥.٣ مليار دولار عام ٢٠٢٠.

رابعاً: الاستثمار المحلي الخاص: قد مر بثلاث مراحل، **هي:**

المرحلة الأولي(١٩٩٠-١٩٩٦): تراجع دور الاستثمار الخاص وزيادة دور الاستثمار الحكومي:

شكل الاستثمار الحكومي النسبة الكبيرة من إجمالى الاستثمار، فتراوحت هذه النسبة من (٥١% - ٦٧%)، بينما شكل الاستثمار الخاص نسبة تراوحت من (٣٣%-٤٩%)، ويرجع ذلك الي أنه قبل إتباع الدولة لسياسة الاصلاح الاقتصادي وفي بدايتها تزايد دور الحكومة في كافة المجالات الاقتصادية، وكان ذلك يتمثل في زيادة دور القطاع العام علي حساب القطاع الخاص.

المرحلة الثانية (١٩٩٧-٢٠١٤): زيادة دور الاستثمار الخاص وتراجع دور الاستثمار الحكومي:

حدث العكس نتيجة زيادة الاهتمام بدور القطاع الخاص وتراجع دور الدولة، فتراوحت نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالى الاستثمار (٤٧% - ٦٧%)، بينما تراوحت نسبة الاستثمار الحكومي إلي إجمالي الاستثمار من (٣٣%-٥٣%)، ويرجع ذلك الي إتباع الدولة لسياسة الاصلاح الاقتصادي، والتي كان من أهم مقوماتها تقليص دور القطاع العام بخصخصته وزيادة دور القطاع الخاص.

المرحلة الثالثة (٢٠١٥-٢٠٢٠): تراجع دور الاستثمار الخاص وزيادة دور الاستثمار الحكومي:

شكل الاستثمار الحكومي النسبة الكبيرة من إجمالى الاستثمار مرة أخري، فتراوحت هذه النسبة من (٣٧.٦% - ٦٥.٢%)، بينما تراوحت نسبة الاستثمار الخاص من (٣٤.٨%-٦٢.٤%)، ويرجع

ذلك إلي تدخل الدولة لتنفيذ المشروعات الكبري في مجال البنية التحتية كالطرق والكباري والإنفاق والسكك الحديدية والتي لا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بها لضخامة استثماراتها وضآلة عائدها.

خامساً: بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

يتضح من تحليل الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- بلغ متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي ٢.٤%، وبلغ حده الأدني (-٠.٢%) عام ٢٠١١ بسبب الأحداث السياسية في هذا العام، وبلغت حدها الأقصي ٩.٣% عام ٢٠٠٦.

ب- تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالأحداث السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية، **كالأتي:**

- ✓ **ففي عام ٢٠٠٨:** تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٨.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلي ٥.٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.
- ✓ **وفي عام ٢٠١١:** تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر من ٦.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٠ إلي (-٠.٥) مليار دولار في عام ٢٠١١، وذلك بسبب الأحداث السياسية في هذا العام.

ج- تحسن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الخمس سنوات الأخيرة:

يلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بدأت في الارتفاع من ٦.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٥ حتي وصلت إلي ٩ مليار دولار في عام ٢٠١٩، ولكنها تراجعت إلي ٥.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وذلك بسبب جائحة كرونا والتي أدت إلي تراجع الطلب والاستثمارات الأجنبية والمحلية في هذا العام.

سادساً: الإئتمان المصرفي:

بلغ متوسطه خلال الفترة ١٣٦.٣ مليار دولار، وبلغ حده الأدني ٣٢.٥ مليار دولار عام ١٩٩٢، وبلغ حده الأقصي ٣٤٠.٩ مليار دولار عام ٢٠٢٠.

سابعاً: درجة الإنفتاح الاقتصادي:

أ- بلغ متوسط درجة الإنفتاح ٤٧.٩%، وبلغ حده الأدني (٣٠.٢%) عام ٢٠١٦، وبلغ حده الأقصي ٧١.٧% عام ٢٠٠٨.

ب- مرت درجة الإنفتاح بمرحلتين، **هما:**

المرحلة الأولي خلال (١٩٩١-٢٠١٠): إرتفاع درجة الإنفتاح فتراوحت من (٣٨.٤%-٧١.٧%).

المرحلة الثانية خلال (٢٠١١-٢٠٢٠): تراجع درجة الإنفتاح فتراوحت من (٣٠.٢%-٤٨.٣%).

ثامناً: نسبة الإنفاق علي التعليم إلي إجمالي الناتج المحلي: تراجعت هذه النسبة من ٤.٥% في عام ١٩٩١ إلي ٢.٥% عام٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلي تتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي من عام ١٩٩١، والتي أثرت بالسلب علي إنفاق الحكومة علي بعض الجوانب الإجتماعية كالتعليم.

تاسعاً: نسبة الإنفاق علي الصحة إلي إجمالي الناتج المحلي: ارتفع من ١% في عام ١٩٩١ إلي ١.٧% عام٢٠٢٠، وقد ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٢٠ بسبب زيادة الإنفاق علي خدمات الرعاية الصحية في دول العالم بسبب كورونا.

عاشراً: معدل النمو السكاني:

يعتبر معدل النمو السكاني في مصر من أعلي المعدلات في العالم فبلغ متوسطه ٢% خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)، وقد تراجع من ٢.٢% عام ١٩٩١ إلي ١.٩% في عام ٢٠٢٠.

وعلى الرغم من تحقيق أعلى معدل نمو عام ٢٠٠٧ بنسبة ٧.١%، إلا أن هذا النمو لم يكن شاملًا، حيث أن العديد من شرائح الطبقات المتوسطة لم تستفد منه، حيث بلغت نسبة من يعيشون على أقل من خمسة دولارات فى اليوم ٨٥% من المصريين، وبلغت نسبة الفقر المدقع ٨٠% فى الصعيد الذى يمثل سكانه نصف سكان مصر. ومنذ عام ٢٠١١ تدهور الوضع نتيجة لعدم الاستقرار الأمنى والسياسى وما تبعه من تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية وانخفاض الطاقات الانتاجية فتراجعت معدلات النمو بشدة لتصل إلى ١.٨% وهو أقل مستوى لمعدل النمو خلال الفترة، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى ١١.٩%، كما ارتفع مؤشر نسبة الفقر ليسجل ٢٦.٣% عام ٢٠١٢، وبدأت الحكومة تتخذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة تدنى مؤشرات النمو الذى وصل إلى ٢.٤% فى المتوسط خلال الفترة (٢٠١١- ٢٠١٤) بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم لتبلغ فى المتوسط ١٣%، و١٠% على التوالى لنفس الفترة. وشهد الاقتصاد المصرى سياسة تحول غير منتظمة مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادى حتى عام ٢٠١٤، ثم بدأت مرحلة الاستقرار السياسى التي كانت لها أثر إيجابي في زيادة معدل النمو إلى ٤.٤% عام ٢٠١٥ وقامت الحكومة بتنفيذ خطة طموحه لجذب الاستثمار الأجنبي وخلق فرص عمل، ولكن لم ينعكس التحسن إلى نتائج اجتماعية أفضل، حيث ظل معدل البطالة مرتفعاً وبلغ في المتوسط ١٣.١% وارتفع معامل جينى ليصل إلى ٣٢ نقطة عام ٢٠١٥ وارتفعت نسبة الفقراء لتصل إلى ٢٧.٨% في نفس العام[٥٢].

ولمعالجة الاختلالات الهيكلية قامت الحكومة بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولى عام ٢٠١٦، وبدأت الحكومة بحزمة من السياسات الإصلاحية وأهمها تعديل فى قانون ضريبة القيمة المضافة، وتحرير سعر صرف الجينة المصرى وتخفيض فاتورة الدعم والالغاء التدريجى لدعم الوقود، وتحرير أسعار الكهرباء، وإصدار قانون الخدمة المدنية، مما أدي إلى زيادة معدلات التضخم إلى معدلات غير مسبوقة حيث وصل معدل التضخم إلى ٢٩.٥% عام ٢٠١٧. وفى محاولة للحد من الآثار السلبية لسياسات الإصلاح حاولت الحكومة استهداف الفقراء بزيادة معاش

(٥٢) سلوي عبد العزيز، تمويل التعليم العالى فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائى ودعم التنمية المستدامة، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة**، ٢٠١٨، ص ٢٣..

التضامن الاجتماعى، وطرح برامج جديدة مثل تكافل وكرامة لاستهداف الأسر الفقيرة، مما انعكس على انخفاض معدل التضخم ليصل متوسطه إلى ١٠% خلال الفترة (٢٠١٨- ٢٠٢٠) وأيضًا انخفاض معدل البطالة ليصل إلى ٨.٥% فى المتوسط خلال نفس الفترة، وحدث أيضًا زيادة فى معدل النمو الاقتصادى حتى وصل إلى ٥.٦% عام ٢٠١٩، إلا أن معدل النمو انخفض إلى ٣.٦% عام ٢٠٢٠ نتيجة لظهور فيروس كوفيد- ١٩ العالمى، مما انعكس على زيادة معدل البطالة إلي ٩.٢%[٥٣].

ثانياً: تحليل واقع الإنفاق الحكومي في مصر:

١- سمات الاقتصاد المصري من بعد أحداث عام ٢٠١١:

كان عام ٢٠١٠ مليئاً بالأحداث بالنسبة لمصر، ثم اختتم بانتخابات برلمانية مثيرة للجدل أدت الي تصاعد السخط الشعبي حول "أزمة الشرعية" وإدعاءات بتزوير الانتخابات، واشتعلت انتفاضة عارمة في جميع أنحاء البلاد بداية من ٢٥ يناير ٢٠١١ واستمرت الاحتجاجات علي عدم الاصلاح السياسي وعدم العدالة الاجتماعية حتي بعد تنحي الرئيس السابق "مبارك" والذي استمر في السلطة ٣٠ عاماً.

ولاقت الثورة الشعبية ردود فعل جيدة علي المستويين الداخلي والدولي، حيث أن التحول سوف يؤهل البلاد لإجراء تعديلات دستورية. وكان للاضطرابات السياسية وما صاحبها من تأثير سلبي علي النشاط الاقتصادي نتيجة حظر التجوال وإغلاق معظم أماكن العمل وخاصة الحكومية.

وكان لذلك العديد من الأثار السلبية علي الاقتصاد المصري، وتمثلت، في **الأتي**[٥٤]:

أ- انخفاض معدل النمو الاقتصادي من ٥.١% في عام ٢٠١٠ الي ١.٨% في عام ٢٠١١.

ب- إنهيار البورصة وإيقاف التعامل فيها بعد أن شهدت خسائر كبيرة، مما استدعي الي إغلاقها في ٢٨ يناير ٢٠١١.

ج- قامت عدة مؤسسات (مؤسسة موديز، ومؤسسة ستاندرد بورز، ومؤمسسة فيتش) للتصنيف الائتماني بخفض ترتيب مصر، حيث دخلت مصر ضمن قائمة الدول العشر الأقل قدرة علي الوفاء بسداد ديونها، وذلك وفقاً للتقرير الصادر عن مؤسسة (CMA) للربع الأول من عام

---

(٥٣) احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

(٥٤) **انظر في ذلك:** - احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- البنك المركزي، **التقرير السنوي**، سنوات مختلفة.

٢٠١١، حيث حصلت علي تصنيف إئتماني (-bb) في الربع الأول من عام ٢٠١١، مقابل (+bb) في الربع الأخير من عام ٢٠١٠[٥٥].

د- تأجيل أجندة الاصلاح الاقتصادي، وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٦.٤ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي نحو ٠.٥ مليار دولار في عام ٢٠١١.

هـ- ارتفاع حجم الديون الخارجية من ٣٦.٥ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٤٠ مليار في عام ٢٠١٢، وانخفاض حجم الإدخار المحلي من ٣٩.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٣٤.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

و- انخفاض حجم التكوين الرأسمالي من ٤٢.١ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٣٩.٤ مليار دولار في عام ٢٠١١.

ز- تراجع حجم الإيرادات السياحية من ١٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٩.٣ مليار دولار في عام ٢٠١١.

ح- زيادة حجم العجز في الموازنة العامة للدولة من ٩.٣ مليار دولار عام ٢٠١٠ الي ١٨.٨ مليار دولار عام ٢٠١٢.

ط- ارتفاع معدل البطالة بسبب انخفاض حجم الاستثمار، فبلغت ٩% عام ٢٠١٠ ثم ارتفعت الي ١٢% عام ٢٠١١.

ي- تدهور سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية وخاصة الدولار فكان ٥.٦ في عام ٢٠١٠ ثم انخفض الي ٥.٩ في عام ٢٠١١ واستمر في الانخفاض حتي وصل الي٧.١ في عام ٢٠١٤، ولهذا أثار تضخمية بالإضافة إلي عوامل أخري، **أهمها:**

- من المتوقع ان يؤدي تعافي الاقتصاد العالمي الي إرتفاع أسعار المواد الغذائية.
- ستؤدي الإضطرابات السياسية المستمرة في الدول المنتجة للنفط الي رفع أسعاره، ومن ثم الأسعار العالمية.

ك- تراجع حجم الاحتياطات الأجنبية من ٣٥.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٠ الي ٢٦.٦ مليار دولار في عام ٢٠١١.

([٥٥]) البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، ٢٠١٢، ص ص ٧٥-٧٦.

٢- تحليل تطور النفقات الرأسمالية والجارية للإنفاق العام في مصر:

يبين **الجدول التالي** تطور جانبي الإنفاق العام في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠):

جدول (٣) تطور النفقات الرأسمالية والجارية للإنفاق العام في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)

السنوات	الإنفاق العام	النفقات الرأسمالية		النفقات الجارية	
	مليار دولار	مليار دولار	% من الإنفاق العام	مليار دولار	% من الإنفاق العام
١٩٩١	١٧.١	٦.٢	٣٦.٣	١٠.٩	٦٣.٧
١٩٩٢	١٦.٢	٦.٢	٣٨.٣	١٠	٦١.٧
١٩٩٣	١٥.٥	٦.٦	٤٢.٦	٨.٩	٥٧.٤
١٩٩٤	١٦.٣	٨.٥	٥٢.١	٧.٨	٤٧.٩
١٩٩٥	١٨	٨.٨	٤٨.٩	٩.٢	٥١.١
١٩٩٦	١٨.٤	١٠.١	٥٤.٩	٨.٣	٤٥.١
١٩٩٧	٢١.٣	١١.٩	٥٥.٩	٩.٤	٤٤.١
١٩٩٨	٢٠.٨	١٢	٥٧.٧	٨.٨	٤٢.٣
١٩٩٩	٢٥.٥	٩.٩	٣٨.٨	١٥.٦	٦١.٢
٢٠٠٠	٢٨.٣	٩.٥	٣٣.٦	١٨.٨	٦٦.٤
٢٠٠١	٢٧.٥	٧.٢	٢٦.٢	٢٠.٣	٧٣.٨
٢٠٠٢	٢٥.٧	٧.٩	٣٠.٧	١٧.٨	٦٩.٣
٢٠٠٣	٢١.٨	٧	٣٢.١	١٤.٨	٦٧.٩
٢٠٠٤	٢٣.٦	٦.٨	٢٨.٨	١٦.٨	٧١.٢
٢٠٠٥	٢٨	٩	٣٢.١	١٩	٦٧.٩
٢٠٠٦	٣٦.٢	٨.٦	٢٣.٨	٢٧.٦	٧٦.٢
٢٠٠٧	٣٩.٤	١١	٢٧.٩	٢٨.٤	٧٢.١
٢٠٠٨	٥٢	١٥	٢٨.٨	٣٧	٧١.٢
٢٠٠٩	٦٣.٤	١٨.٢	٢٨.٧	٤٥.٢	٧١.٣
٢٠١٠	٦٥.١	١٨.٥	٢٨.٤	٤٦.٦	٧١.٦
٢٠١١	٦٧.٧	١٥	٢٢.٢	٥٢.٧	٧٧.٨
٢٠١٢	٧٧.٨	١٥.٣	١٩.٧	٦٢.٥	٨٠.٣
٢٠١٣	٨٥.٦	١٤	١٦.٤	٧١.٦	٨٣.٦
٢٠١٤	٩٩.١	١٥.٦	١٥.٧	٨٣.٥	٨٤.٣
٢٠١٥	٩٤	١٩.٢	٢٠.٤	٧٤.٨	٧٩.٦
٢٠١٦	٨١.٦	١٨.١	٢٢.٢	٦٣.٥	٧٧.٨
٢٠١٧	٥٨	١٧.٤	٣٠.٠	٤٠.٦	٧٠.٠
٢٠١٨	٧٠	٢٦.٥	٣٧.٩	٤٣.٥	٦٢.١
٢٠١٩	٨١.٧	٣٠.٩	٣٧.٨	٥٠.٨	٦٢.٢
٢٠٢٠	٩٩.٩	٣٣	٣٣.٠	٦٦.٩	٦٧.٠
المتوسط	٤٦.٥	١٣	٣٣.٤	٣٣.١	٦٦.٦
اقل قيمة	١٥.٥	٥	١٥.٧	٧.٨	٤٢.٣
أكبر قيمة	٩٩.٩	٣٣	٥٧.٧	٨٣.٥	٨٤.٣

المصدر: الباحثان بالاعتماد علي: - الحسابات الختامية، وزارة المالية- احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

يتبين من الجدول السابق: أن النفقات الجارية تستحوذ علي النسبة الكبيرة من الإنفاق العام تتراوح من (٤٢.٣%-٨٤.٣%)، بينما تستأثر النفقات الرأسمالية علي النسبة الأقل والتي تتراوح من (١٥.٧% - ٥٧.٧%)، وبالطبع هذا له تأثير سلبي علي النمو الاقتصادي، لأن الاستثمارات الرأسمالية هي المحرك الأساسي للتنمية والنمو الاقتصادي في الأجل المتوسط والطويل، وليست النفقات الجارية، والتي يقتصر تأثيرها علي جانب الطلب في الأجل القصير فقط.

٣- تطور الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص إلى إجمالى الاستثمار فى مصر:

يبين الجدول التالي تطور الاستثمار الحكومي والخاص فى مصر خلال الفترة(١٩٩٠-٢٠٢٠):

جدول (٤) تطور الاستثمار الحكومي والخاص فى مصر خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠) "مليار دولار "

السنة	إجمالى الاستثمار المحلي	الاستثمار الحكومي			الاستثمار الخاص		
		مليار دولار	% من اجمالي الاستثمار	معدل التغير السنوي	مليار دولار	% من اجمالي الاستثمار	معدل التغير السنوي
١٩٩١	١٠.١	٦	٥٩.٤	-	٤.١	٤٠.٦	-
١٩٩٢	٩.٨	٥.٦	٥٧.١	-٣.٨	٤.٢	٤٢.٩	٥.٦
١٩٩٣	٩.٨	٦.٦	٦٧.٣	١٧.٩	٣.٢	٣٢.٧	-٢٣.٨
١٩٩٤	١١.٩	٧.٩	٦٦.٤	-١.٤	٤	٣٣.٦	٢.٩
١٩٩٥	١٣.٦	٨	٥٨.٨	-١١.٤	٥.٦	٤١.٢	٢٢.٥
١٩٩٦	١٦.٢	٨.٣	٥١.٢	-١٢.٩	٧.٩	٤٨.٨	١٨.٤
١٩٩٧	٢٠.٢	٩.٩	٤٩.٠	-٤.٣	١٠.٣	٥١.٠	٤.٦
١٩٩٨	١٨.١	٦.٧	٣٧.٠	-٢٤.٥	١١.٤	٦٣.٠	٢٣.٥
١٩٩٩	١٨.٩	٨.٣	٤٣.٩	١٨.٦	١٠.٦	٥٦.١	-١١.٠
٢٠٠٠	١٨.٩	٧.٧	٤٠.٧	-٧.٢	١١.٢	٥٩.٣	٥.٧
٢٠٠١	١٧.١	٥.٦	٣٢.٧	-١٩.٦	١١.٥	٦٧.٣	١٣.٥
٢٠٠٢	١٥.٢	٧.٦	٥٠.٠	٥٢.٧	٧.٦	٥٠.٠	-٢٥.٧
٢٠٠٣	١٣.١	٥	٣٨.٢	-٢٣.٧	٨.١	٦١.٨	٢٣.٧
٢٠٠٤	١٢.٩	٦.٣	٤٨.٨	٢٨.٠	٦.٦	٥١.٢	-١٧.٣
٢٠٠٥	١٦	٦.٩	٤٣.١	-١١.٧	٩.١	٥٦.٩	١١.٢
٢٠٠٦	٢٠.١	٧.٤	٣٦.٨	-١٤.٦	١٢.٧	٦٣.٢	١١.١
٢٠٠٧	٢٧.٢	١٠.٥	٣٨.٦	٤.٩	١٦.٧	٦١.٤	-٢.٨
٢٠٠٨	٣٦.٣	١٣.٣	٣٦.٦	-٥.١	٢٣	٦٣.٤	٣.٢
٢٠٠٩	٣٩.١	١٦.٤	٤١.٩	١٤.٥	٢٢.٧	٥٨.١	-٨.٤

السنة	إجمالى الاستثمار المحلي	الاستثمار الحكومي			الاستثمار الخاص		
		مليار دولار	% من اجمالي الاستثمار	معدل التغير السنوي	مليار دولار	% من اجمالي الاستثمار	معدل التغير السنوي
٢٠١٠	٤٢.١	١٨.٢	٤٣.٢	٣.١	٢٣.٩	٥٦.٨	٢.٢-
٢٠١١	٣٩.٤	١٤.٢	٣٦.٠	١٦.٦-	٢٥.٢	٦٤.٠	١٢.٧
٢٠١٢	٤١	١٥	٣٦.٦	١.٥	٢٦	٦٣.٤	٠.٩-
٢٠١٣	٣٧.٥	١٢.٦	٣٣.٦	٨.٢-	٢٤.٩	٦٦.٤	٤.٧
٢٠١٤	٣٨	١٥.٣	٤٠.٣	١٩.٨	٢٢.٧	٥٩.٧	١٠.٠-
٢٠١٥	٤٥	١٨.١	٤٠.٢	٠.١-	٢٦.٩	٥٩.٨	٠.١
٢٠١٦	٤٨.١	١٥.١	٣١.٤	٢٢.٠-	٣٣	٦٨.٦	١٤.٨
٢٠١٧	٣٤.٩	١٦.٩	٤٨.٤	٥٤.٣	١٨	٥١.٦	٢٤.٨-
٢٠١٨	٤٠.٦	٢٣.٥	٥٧.٩	١٩.٥	١٧.١	٤٢.١	١٨.٣-
٢٠١٩	٥٤.٥	٣٠.٦	٥٦.١	٣.٠-	٢٣.٩	٤٣.٩	٤.١
٢٠٢٠	٤٩.٩	٣١.٢	٦٢.٥	١١.٤	١٨.٧	٣٧.٥	١٤.٥-
المتوسط	٢٧.٢	١٢.٢	٤٦.١	١.٩	١٥.٠	٥٣.٩	٠.٨
حد أدني	٩.٨	٥.٠	٣١.٤	٢٤.٥-	٣.٢	٣٢.٧	٢٥.٧-
حد أقصي	٥٤.٥	٣١.٢	٦٧.٣	٥٤.٣	٣٣.٠	٦٨.٦	٢٣.٧

المصدر: – البنك المركزى، **التقرير السنوى**، سنوات مختلفة.

– البنك الأهلى، **النشرة الاقتصادية**، سنوات مختلفة

– إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق: أن الاستثمار مر بعدة مراحل متأثراً بالفلسفة الاقتصادية المتبعة، وكذلك بالأحداث السياسية فى المنطقة:

أ- إجمالي الاستثمار:

بلغ متوسطه خلال الفترة ٢٧.٢ مليار دولار، وبحد أدني ٩.٨ مليار دولار عام ١٩٩٢، وبحد أقصي ٥٤.٥ مليار دولار عام ٢٠١٩، وقد تأثر إجمالي الاستثمار العام بالأحداث السياسية والاقتصادية العالمية والمحلية، فقد تراجع إجمالى الاستثمار من ١٧.١ مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى ١٥.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٢، متأثراً بأحداث (١١) سبتمبر فى ٢٠٠١، وما تلاها من غزو الولايات المتحدة لأفغانستان والعراق، كما تراجع إجمالى الاستثمار من ٤٢.١ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى ٣٩.٤ مليار دولار عام ٢٠١١، متأثراً بأحداث يناير ٢٠١١.

ب- تطور الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص:

تراجع دور الدولة فى شتى المجالات الاقتصادية مع الأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي، من بداية تسعينيات القرن الماضي، أي تراجع أهمية الاستثمار الحكومي وزيادة دور القطاع الخاص، أي زيادة أهمية الاستثمار الخاص، ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح عندما نتتبع الأهمية النسبية لكل من الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص إلي اجمالي الاستثمار خلال فترة الدراسة، حيث نستطيع أن نميز بين ثلاث مراحل، **كما يلى:**

المرحلة الأولي(١٩٩٠-١٩٩٦): زيادة دور وأهمية الاستثمار الحكومي:

شكل الاستثمار الحكومي النسبة الكبيرة من إجمالى الاستثمار، فتراوحت هذه النسبة من (٥١.٢% - ٦٧.٣%)، بينما شكل الاستثمار الخاص نسبة تراوحت من (٣٢.٧%-٤٨.٨%)، **والسبب في ذلك يرجع الي** أنه قبل إتباع الدولة لسياسة الاصلاح الاقتصادي وفي بدايتها تزايد دور الحكومة في كافة المجالات الاقتصادية، وكان ذلك يتمثل في زيادة دور القطاع العام علي حساب القطاع الخاص.

المرحلة الثانية (١٩٩٧-٢٠١٤): زيادة دور وأهمية الاستثمار الخاص:

حدث العكس نتيجة زيادة الاهتمام بدور القطاع الخاص وتراجع دور الدولة، فتراوحت نسبة الاستثمار الخاص إلى إجمالى الاستثمار (٥٠% - ٦٧.٣%)، بينما تراوحت نسبة الاستثمار الحكومي إلي إجمالي الاستثمار من (٣٢.٧%-٥٠%)، ويرجع ذلك الي إتباع الدولة لسياسة الاصلاح الاقتصادي، والتي كان من أهم مقوماتها تقليص دور القطاع العام بخصخصته وزيادة دور القطاع الخاص.

المرحلة الثالثة (٢٠١٥-٢٠٢٠): زيادة دور وأهمية الاستثمار الحكومي مرة أخري:

شكل الاستثمار الحكومي النسبة الكبيرة من إجمالى الاستثمار مرة أخري، فتراوحت نسبته من (٣١.٤% - ٦٢.٥%)، بينما تراوحت نسبة الاستثمار الخاص من (٣٧.٥%-٦٨.٦%)، ويرجع ذلك إلي تدخل الدولة لتنفيذ مشروعات البنية التحتية الكبري كالطرق والكباري والإنفاق والسكك الحديدية والتي لا يستطيع القطاع الخاص أن يقوم بها لضخامة استثماراتها وضآلة عائدها.

المحور الرابع

قياس أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الإحتوائي في مصر

يناقش هذا القسم بناء النموذج مع إستراتيجية التقدير والبيانات المستخدمة لتقدير العلاقة المستهدفة.

١- بناء نموذج الدراسة (Model Construction):

لتحقيق هدف الدراسة وهو قياس الأثر طويل وقصير الأجل للإنفاق الحكومي على النمو الاحتوائي في مصر، فسنعتمد في تحقيق ذلك على بيانات سلاسل زمنية سنوية لمصر خلال الفترة (2020-1991) بإجمالي 30 مشاهدة سنوية. وقد تم اختيار تلك العينة بناء على مدى توافر البيانات. كما تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي. والآن على أساس الأدبيات السابقة وفرضية الدراسة، فسيتم الاعتماد على النموذج العام التالي في الشكل الخطى لتوضيح العلاقة المذكورة، كما هو موضح **بالمعادلة التالية:**

$$IG_t = C_t + \sum_{t=1}^{T} GE_t + \sum_{k=1}^{K} \beta_k X_t^k + \epsilon_t$$

حيث (IG_t) تمثل مستوى النمو الاحتوائي في مصر في الزمن t، حيث $(t=1, 2,\ldots,n)$، C تمثل ثابت الدالة، (GE_t) تمثل المتغير المستقل المستهدف لدينا وهو مستوي الإنفاق الحكومي في مصر في الزمن t، أما (X_t^k) تمثل متجه المتغيرات الضابطة، والتي تمثل محددات محتملة للنمو الاحتوائي بخلاف مستوى الإنفاق الحكومي، واستنادا إلى الأدبيات السابقة، فيتم تضمين نمو الدخل القومي (GNI)، ومستوي الانفتاح التجاري (TO)، ومستوي التنمية المالية (العمق المالي) (FD)، والاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، ومستوي البطالة (U) كمتغيرات ضابطة. وأخيراً (ϵ_t) تمثل حد الخطأ بصفاته المعتادة. وعليه يتم تحديد النموذج التجريبي في شكله النهائي على النحو التالي:

$$IG_t = \beta_0 + \beta_1 GE_t + \beta_2 GNI_t + \beta_3 TO_t + \beta_4 FD_t + \beta_5 FDI_t + \beta_6 U_t + \epsilon_t$$

فمن المتوقع أن يؤدي زيادة مستوي الإنفاق الحكومي إلى زيادة مستوي النمو الاحتوائي في مصر، ولكن هذا مشروط بأن يكون هذا الإنفاق موجه لمعالجه أوجه قصور النمو الاقتصادي التقليدي، وذلك من خلال توجيه هذا الإنفاق لتمكين الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع من المساهمة في عملية النمو الاقتصادي والاستفادة من قطف ثماره. وقد يكون ذلك من خلال توجيه

الإنفاق الحكومي علي تحسين برامج التعليم والصحة وتنمية مستوي البشر، لرفع مستوي كفاءة الفئات الفقيرة للمستوي المطلوب التي تمكنهم من المشاركة في عملية التنمية، أو من خلال برامج التحويلات الحكومية (كالإعانات والمنح) لإعادة توجيه ثمار التنمية لصالح هذه الفئات. ومن ثم نتوقع ان تكون إشارة المعامل (β_1) موجبة.

وكذلك يؤدي زيادة نمو الدخل القومي، إلى زيادة موارد الدولة المالية، مما يمكنها من زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للفئات الفقيرة والمهمشة. وبنفس المنطق يؤدي زيادة الانفتاح التجاري إلى زيادة مستوي النمو الاحتوائي، من زيادة الكفاءة الاقتصادية للدولة، عن طريق إدخال بضائع بمستوي كفاءة وسعر مناسب، مما يسهم في توفير البضائع بأسعار معقولة للفئات المهمشة. كذلك سيؤدي بالضرورة زيادة مستوي التنمية المالية إلى زيادة مستوي النمو الاحتوائي، لأن زيادة مستوي الإقراض المقدم للقطاع الخاص، يُسهم في زيادة المشاريع الاقتصادية وزيادة الإنتاج، مما يفتح أفاق جديدة من النمو وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة، كما يمكن التوسع في التنمية المالية هذه الفئات من أخذ قروض للقيام بمشروعات صغيرة بأسعار فائدة مناسبة، وبالتالي يُتيح لهم أفاق للقيام بأدوار رواد أعمال، وتحسين مستوي دخولهم.

وبالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فأثاره الاقتصادية على النمو الاحتوائي مختلط عبر الدراسات السابقة. فتُشير بعض الدراسات إلى تأثيره الإيجابي على النمو الاحتوائي، لما له من تأثير كبيرة على الاقتصاد المستضيف من رفع مستوي كفاءة وخبرات القوي العاملة المحلية، مع نقل التكنولوجيا والخبرات، وزيادة مستوي الإنتاج والتصدير، مما سيمكن من زيادة مستوي النمو والدخل الدخل المحلي، وبالتالي إمكانية تحسين أوضاع الفئات المهمشة. ولكن تري دراسات أخري أن هذا التأثير الإيجابي يكون مرتبط بنوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، حيث يتحقق التأثير الإيجابي فقط إذا كان الاستثمار الأجنبي غير متحيز تجاه مستوي مرتفع من التعليم والمهارات، والتي غالباً لا تتوافر لدي الفئات الفقيرة والمهمشة. وأخيراً سيؤدي ارتفاع مستوي البطالة إلى انخفاض مستوي النمو الاحتوائي، لأن الأفراد العاطلين لن يتمكنوا من المساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي المشاركة في عوائده، كما يصعب على الإنفاق الحكومي في مصر الوصول إلى الأفراد المتعطلين وتوزيع ثمار التنمية عليهم، نظراً لعدم وجود إعانات بطالة في مصر. وبالتالي من المتوقع ان تكون إشارة المعلمات (β_2)، (β_3)، (β_4) موجبة. بينما من المتوقع أن تكون إشارة المعلمتين (β_5)، (β_6) سالبة

وهنا قبل اعتماد النموذج ينبغي أولاً التأكد من حسن توصيفه (أي ما إذا كانت المتغيرات المستقلة في علاقتها مع المتغير التابع تتبع الشكل الخطي أم غير خطي)؛ وعليه تم استخدام اختبار regression for non-linearity test - squared terms Auxiliary) والخاص باختبار عدم الخطية وتوصيف النموذج. والذي أظهر أن كافة المتغيرات المستقلة تتبع الشكل الخطي في علاقتها بالنمو الاحتوائي.

٢- البيانات (Data):

وهنا اعتمدت الدراسة على طيف واسع من المتغيرات من البنك الدولي والدراسات السابقة، لتقييم الارتباط الديناميكي بين النمو الاحتوائي والعوامل المفسرة. وهذه المتغيرات، **هي:**

- **بالنسبة للمتغير التابع (النمو الاحتوائي):** وهنا سيتم التعبير عن مستوي النمو الاحتوائي من خلال مؤشر مركب يتراوح قيمته من صفر إلى 100، حيث كلما ارتفع قيمة المؤشر دل ذلك علي زيادة مستوي النمو الاحتوائي. وقد تم الحصول عليه من دارسة EL-Azhary (2010)، ودراسة رمضان السيد(٢٠٢٠).
- **أما بالنسبة للمتغير المستقل (الإنفاق الحكومي):** فيُقاس بمتغير النفقات النهائية للاستهلاك العام للحكومة (% من إجمالي الناتج المحلي)، والذي يتم الحصول عليه من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي. وسبب التركيز على النفقات الاستهلاكية للحكومة لأنها الأكثر ارتباطا ببرامج النمو الاحتوائي، سواء من خلال الإنفاق على التعليم والصحة وتنمية مستوي البشر أو من خلال التحويلات الحكومية.
- **وأخيراً بالنسبة للمتغيرات الضابطة:** فتم استخدام مؤشر نمو إجمالي الدخل القومي (% سنوياً)، للتعبير عن مستوي الدخل. ومؤشر التجارة (% من إجمالي الناتج المحلي)، كبروكسي للانفتاح التجاري. ومؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، كأفضل بركسي للتعبير عن مستوي العمق المالي. ومؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، للتعبير عن الاستثمارات الأجنبية الوافدة. وأخيراً مؤشر بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة). وقد تم الحصول عليهم من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

وفى النهاية يعرض الجدول (A) بملحق الدراسة وصف موجز للمتغيرات المستخدمة بالتحليل ورموزها ومصادر البيانات. بينما يوضح الجدولين (٥)، (٦) التوصيف الإحصائي ومصفوفة الارتباط بين المتغيرات على الترتيب.

Table (5): *Descriptive statistics for variables, 1991 - 2020*:

	Unit	*Obs.*	*Mean*	*Median*	*Std. Dev.*	*Min*	*Max*
Dependent Variable:							
Inclusive Growth (IG)	*(0 - 100)*	30	59.880	61.900	6.900	48	69.3
Independent Variable:							
Government Expenditure (GE)	*(% of GDP)*	30	11.021	11.313	1.263	7.6605	12.755
Control Variables:							
GNI growth (GNI)	*(annual %)*	30	4.3359	4.3506	1.632	1.0827	7.7026
Trade Openness (TO)	*(% of GDP)*	30	47.941	45.718	10.45	30.247	71.681
Financial Depth (FD)	*(% of GDP)*	30	36.898	33.604	11.61	22.059	54.931
FDI, net inflows (FDI)	*(Current US $)*	30	3.8900	2.0300	3.680	-0.4830	11.600
Unemployment (U)	*(% of labor force)*	30	10.190	9.9150	1.647	7.8400	13.150

Figure (1): *Variables trend during the period, 1991 - 2020*:

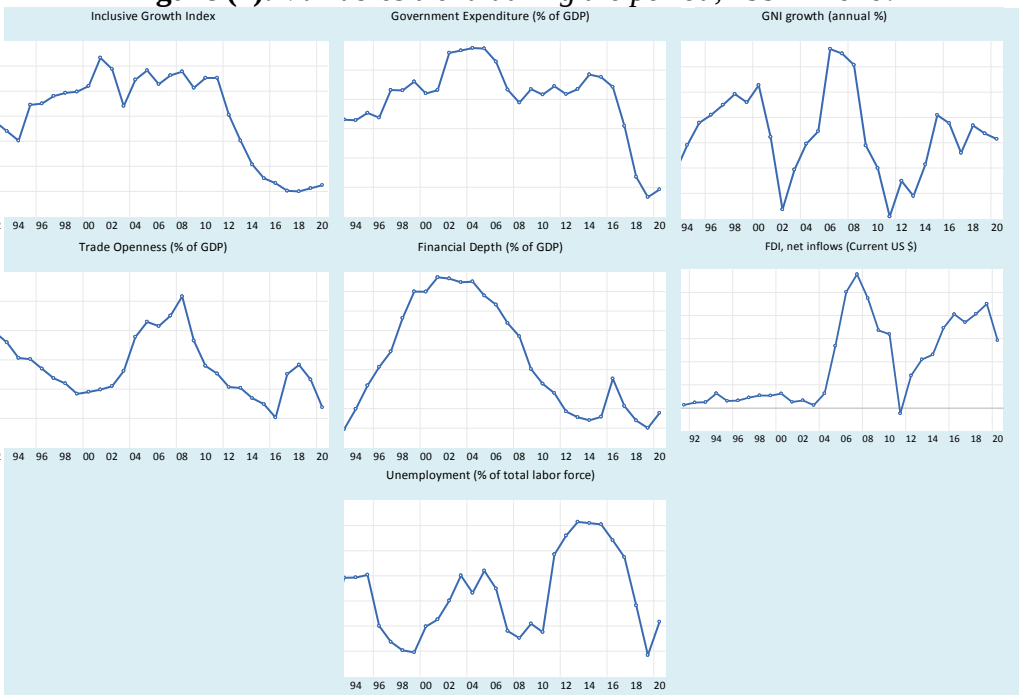

Table (6): *Correlation matrix between variables, 1991 - 2020*:

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
IG	**(1)**	1						
GE	**(2)**	0.6192[a]	1					
GNI	**(3)**	0.1334	-0.0477	1				
TO	**(4)**	0.4122[b]	0.1457	0.3450[c]	1			
FD	**(5)**	0.7293[a]	0.6087[a]	0.2966	0.1006	1		
FDI	**(6)**	-0.2965	-0.2433	0.4288[b]	0.1872	-0.1245	1	
U	**(7)**	-0.3458[c]	0.2944	-0.4793[a]	-0.2801	-0.3060	0.0173	1

***Note*:** - a, b, c indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

وهنا يهدف الجدول (5) بجانب الشكل البياني (1) إلى وصف السمات الرئيسية لمتغيرات الدراسة. فبالنسبة للمتغير التابع فنجد أن مستوي النمو الاحتوائي بمصر ضعيف نسبياً، حيث يتراوح ما بين (48 – 69.3) بمتوسط عام يبلغ 59.9، أي نصف قيمة المؤشر تقريباً. ويظهر من الشكل أن النمو الاحتوائي بمصر قد مر بثلاثة مراحل علي حسب اتجاه تطور المؤشر. حيث تبدأ المرحلة الأولي من عام 1991 إلى 2001، والتي تتسم بتطور مستمر في النمو الاحتوائي بمصر. ففيها ارتفع مستوي النمو الاحتوائي من 55.7 عام 1991 إلى 69.3 وهي أعلي قيمة للنمو الاحتوائي وصلت إليها مصر. أما الفترة الثانية فتبدأ من عام 1992 إلى 2011 والتي اتسمت بثبات مستوي

النمو الاحتوائي (مع وجود تذبذب قصير الأجل فيها). وأخيراً الفترة الثالثة تبدأ من بداية عام 2012 إلى عام 2020 والتي تتسم بانهيار مستوي النمو الاحتوائي بصر حتى وصلت إلى أدني قيمه لها على الإطلاق لتصل إلى 48 عام 2018.

ويبدوا أن فشل الحكومة المصرية في الفترة الثانية (1992-2011) هي التي مهدت لقيام ثورة 25 يناير عام 2011، ولكن أدت مستتبعات الثورة من عدم الاستقرار السياسي والتوترات السياسية والعرقية وتغير الحكومات إلى حدوث انهيار في مستوي النمو الاحتوائي، وخاصة مع توجه مصر للقيام ببرنامج إصلاح اقتصادي ثاني وتحرير سعر الصرف، كل ذلك أدي لضعف قدرة الحكومة على استيعاب الطبقات الفقيرة والمهمشة. أما بالنسبة للمتغير المستقل، فنلاحظ ان مستوي الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في مصر يتراوح ما بين (7.7% - 12.8%) بمتوسط عام يبلغ 11.02% من إجمالي الناتج المحلي. ومن الشكل يتضح أن الإنفاق الحكومي يأخذ نفس شكل النمو الاحتوائي تقريباً. مما يعكس تأثر النمو الاحتوائي بالإنفاق الحكومي مما يمهد لتحقق لصحة فرضية الدراسة.

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة، فيتضح ان مصر تحقق معدل نمو دخل قومي متوسط نسبياً، حيث يبلغ في المتوسط 4.34%، في المقابل نجد ان مستوي الانفتاح التجاري، والتنمية المالية منخفضة جداُ حيث تبلغ في المتوسط 47.9%، 36.9% من إجمالي الناتج المحلي على الترتيب. وهي أقل من العديد من الدول النامية والتي تتجاوز فيها مستوي الانفتاح التجاري والتنمية المالية نسبة 100% من إجمالي الناتج المحلي. كما أن مصر تعاني من انخفاض معدل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة، وارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير. حيث بلغ متوسط معدل البطالة خلال الفترة 10.2% من إجمالي القوة العاملة. وهو معدل مرتفع جداً ويشكل ضغطاً على الحكومة في تحقيقيها للنمو الاحتوائي.

وفى جدول (6) نجد أن إشارات معاملات ارتباط المتغيرات المستقلة بالنمو الاحتوائي جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية والإشارات المتوقعة. فنجد ارتباط طردي متوسط ودال إحصائياً عند مستوي 1% بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاحتوائي، حيث يبلغ معامل الارتباط (61.9%) مما يُشير إلى أن زيادة مستوي الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يستتبعه بالضرورة زيادة مستوي النمو الاحتوائي. كما نجد ارتباط طردي بين كلاً من نمو الدخل القومي، ومستوي الانفتاح التجاري، ومستوي التنمية المالية وبين النمو الاحتوائي. في المقابل نجد ارتباط عكسي بين كلاً من الاستثمار الأجنبي المباشر، والبطالة وبين النمو الاحتوائي. وهو ما يتفق بذلك مع الإشارات المتوقعة. كما نلاحظ أن أكثر المتغيرات ارتباطا بالنمو الاحتوائي كانت مستوي التنمية المالية بمعامل ارتباط (72.9%)، يليه الإنفاق الحكومي (61.9%)، ثم الانفتاح التجاري (41.2%)،

البطالة (34.6%-)، الاستثمار الأجنبي المباشر (29.7%-)، وأخيراً نمو الدخل القومي (13.3%).

٣-الأسلوب القياسي والنتائج (Empirical methodology & Results):

سوف تستخدم الدراسة الحالية في تحليل السلاسل الزمنية واستقصاء الأثر الديناميكي طويل الأجل للتوسع في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على مستوي النمو الاحتوائي في مصر على التكامل المشترك باستخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach والمبنى على استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL). وتتمثل الخطوات فيما يلي:

٣-١- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

رغم أن أحد مميزات أسلوب *ARDL* هو أنه يمكن تطبيقه بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات. سواء كانت متكاملة من الدرجة نفسها؛ أي من الدرجة I(0) أو I(1)، أو متكاملة من درجات مختلفة، أي I(0) و I(1)، ولكن الشرط الوحيد لتطبيقه هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2). وبالتالي فالخطوة الأولى في التحليل هو التحقق من سكون هذه السلاسل وتحديد درجة تكامل كل سلسلة في النموذج، وذلك من أجل تجنب الانحدار الزائف. ويعتبر اختبار جذر الوحدة للتعرف على مدى سكون السلاسل الزمنية من أهم وأشهر الطرق التي تستخدم لاختبارات السكون، ورغم تعدد اختباراته يُعد اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) الأكثر استخداما في البحوث التطبيقية للكشف عن السكون. وكما هو مبين في Fuller (1976) فإن اختبارات جذر الوحدة ليست بالضرورة قوية (Robust) وأنه من المستحسن استخدام اختبارات متعددة. ومن هنا سوف يتم استخدام اختبار فيليب بيرون (Philips-Perron, 1988) (PP) للتأكد من سلامة النتائج.

ويتضح من نتائج السكون اتفاق اختبار (*ADF*) و (*PP*) على أن جميع المتغيرات المستخدمة ساكنة سواء عند المستوى (Level)، أو الفرق الأول (First difference). أي أن المتغيرات مزيج من I(0) و I(1)، مما يدعم أكثر استخدام تقنية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، وخاصة أن المتغير التابع ساكن عند الفرق الأول وهو أحد شروط تطبيق أسلوب (ARDL).

٣-٢- اختبار التكامل المشترك (Co-integration) باستخدام منهج ARDL:

لإجراء التكامل المشترك بين المتغيرات طبقاً لمنهج ARDL نقوم أولاً باختبار ما إذا كانت توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة أي التكامل المشترك وذلك في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد Unrestricted Error Correction Model (UECM)، وذلك عن طريق مقارنة قيمة $F-stat$ المحسوبة بالقيم الجدولية ضمن الحدود الحرجة. فإذا كانت قيمة $F-stat$

المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى الجدولية ففي هذه الحالة يتم رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل؛ أي أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. وعلى النقيض من ذلك، إذا كانت قيمة $F-stat$ المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدنى الجدولية، ففي هذه الحالة يتم قبول الفرض العدمي الذي يشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما إذا وقعت قيمة $F-stat$ المحسوبة بين قيمة الحد الأعلى والأدنى، ففي هذه الحالة تكون النتيجة غير محسومة بمعنى عدم القدرة على اتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه. ويوضح الجدول (8) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL.

Table (7): *Unit root test results using (ADF), (PP)*:

Variables	*Augmented Dickey-Fuller (ADF)*			*Phillips-Perron (PP)*			Results
	Intercept	*Intercept & trend*	*None*	*Intercept*	*Intercept & trend*	*None*	
IG	-1.5504	-1.6510	-0.5063	-0.8531	-1.6044	-0.4886	I(1)
	(0.493)	(0.747)	(0.488)	(0.788)	(0.766)	(0.496)	
D(IG)	-1.7499	-4.2642		-4.8846			
	(0.396)	(0.015)**		(0.001)***			
GE	-1.6854	-1.6854	-0.5205	-0.5288	-0.7743	-0.8732	I(1)
	(0.427)	(0.731)	(0.482)	(0.871)	(0.957)	(0.329)	
D(GE)	-3.4701			-3.4707			
	(0.017)**			(0.017)**			
GNI	-2.4767	-4.3551		-2.6555			I(0)
	(0.131)	(0.010)**		(0.094)*			
TO	-2.0572	-2.2115	-1.2126	-1.8331	-1.9609	-1.1529	I(1)
	(0.262)	(0.465)	(0.201)	(0.658)	(0.597)	(0.221)	
D(TO)	-3.6671			-3.6225			
	(0.011)**			(0.012)**			
FD	-1.1181	-1.8047	-0.0825	-1.5127	-1.7745	-0.2946	I(1)
	(0.695)	(0.676)	(0.647)	(0.513)	(0.691)	(0.571)	
D(FD)	-3.0194			-2.9803			
	(0.045)**			(0.049)**			
FDI	-1.7231	-2.1714	-0.8139	-1.8428	-2.3671	-0.9255	I(1)
	(0.409)	(0.487)	(0.355)	(0.353)	(0.388)	(0.307)	
D(FDI)	-4.2527			-4.2527			
	(0.003)***			(0.003)***			
U	-1.8996	-4.3892		-2.0817	-2.0313	-0.3213	I(0) / I(1)
	(0.328)	(0.009)***		(0.253)	(0.561)	(0.561)	
D(U)				-4.2516			
				(0.003)***			
Critical Values	***ADF***			***PP***			
%1	-3.7696	-4.4407	-2.6743	-3.7529	-4.4163	-2.6694	
%5	-3.0049	-3.6329	-1.9572	-2.9981	-3.6220	-1.9564	
%10	-2.6422	-3.2547	-1.6082	-2.6388	-3.2486	-1.6085	

***Note*:** - ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

Table (8): *Bounds testing results*:

	Regressors: (k = 6)	*F-statistic*
$IG_t = (GE_t, GNI_t, TO_t, FD_t, FDI_t, U_t)$, ARDL *(3, 2, 1, 2, 2, 1, 0)*		16.329***
Significant level	**Critical values bound**	
	Lower Critical Bounds (LCB)	Upper Critical Bounds (UCB)
10%	2.254	3.388
5%	2.685	3.960
1%	3.713	5.326

***Note*: -** *** indicate significance at 1%. – *K* indicate to No. of independent variables.

ويتبين من النتائج الموضحة أعلاه أن قيمة إحصاء (F) المحسوبة للنموذج تفوق قيمة الحد الأعلى الجدولية (UCB) المناظرة، ومن ثم يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بما يفيد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين النمو الاحتوائي ومستوي الإنفاق الحكومي وباقي المتغيرات الضابطة. أي هناك علاقة تكامل مشترك عند مستوى 1%. ونتيجة لذلك يمكننا إكمال التحليل للحصول على مقدرات المعلمات طويلة وقصيرة الأجل.

٣-٣- تقدير نموذج الأجل الطويل والقصير باستخدام نموذج ARDL:

نظراً لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذجي الدراسة، فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة طويلة الأجل للنماذج بالإضافة إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ ويتم ذلك من خلال استخدام البواقي المقدرة بفترة إبطاء واحدة ε_{t-1} التى يتم الحصول عليها من العلاقة طويلة الأجل. حيث نموذج تصحيح الخطأ (ECM) له أهميتين؛ الأول أنه يقدر معاملات الأجل القصير، بينما الثاني هو حد تصحيح الخطأ (ECT) الذي يتمثل في معامل γ فى المعادلة السابقة، وهو يقيس سرعة تعديل الاختلال فى التوازن من الأجل القصير بإتجاه التوازن فى الأجل الطويل وهو ما يستلزم أن يكون معنوياً وسالباً حتى يُقدم دليلاً على استقرار العلاقة في الأجل الطويل (أي أن ألية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج). ولكن قبل استخدام نموذج ARDL في تقدير المعاملات ينبغي التأكد من جودة النماذج المستخدمة في التحليل وخلوها من مشاكل القياس المختلفة، وذلك للاطمئنان إلى النتائج المتحصلة. كما يتضح من الاختبارات التشخيصية الموضحة بجدول (9):

Table (9): *Diagnostic Tests results*:

Diagnostic Tests	Tests used	*F-statistic (Prob.)*	
Heteroskedasticity	Breusch –Pagan -Godfrey	F(18, 8)	0.7316 (0.725)
Serial Correlation	Breusch-Godfrey LM test.	F(2, 6)	2.2896 (0.182)
Normality	Jarque-Bera		0.9203 (0.631)
Function Form	Ramsey RESET Test	F(1, 7)	0.6788 (0.437)
Autocorrelation	a. Correlogram -Q- statistics		No
	b. Correlogram Squared Residuals		No
Stability test	a. CUSUM		stability
	b. CUSUM of Squares		stability
R-squared			0.9953
Adjusted R-squared			0.9848
Durbin-Watson stat.			2.5963
Fisher test (F-stat.) (*Prob.*)			94.665 (0.000)***

Figure (2): *(CUSUM) & (CUSUM of Squares) results*:

CUSUM of Squares Test

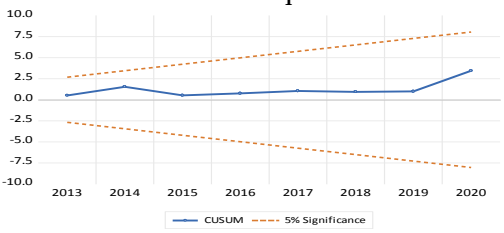

CUSUM Test

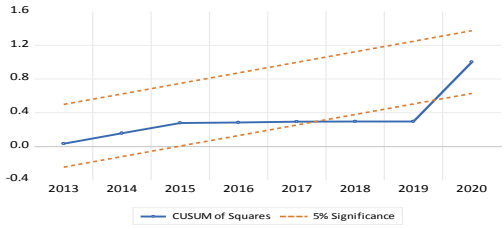

وفى هذا الصدد اشارات الاختبارات التشخيصية إلى خلو النموذج القياسي المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، وكذلك مشكلة عدم ثبات التباين، كما تدل على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وأن النموذج موصف بشكل ملائم (صحة الشكل الدالي للنموذج). بالإضافة إلى خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها (عدم وجود قفزات أو تغيرات مفاجئة في البيانات مع مرور الزمن)، نظراً لوقوع الشكل البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5%، كما يتضح من الشكل (2). وبالتالي هناك استقرارا وانسجاما في النموذج المستخدم بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير.

بالإضافة إلى الإحصاءات العامة والتي توضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل ($\overline{R}^2$) والتي تعادل 98.5%، مما يُشير لارتفاع القوة التفسيرية للنموذج. أى أن الإنفاق الحكومي وباقي المتغيرات الضابطة تُفسر مجتمعة 98.5% من التغيرات التي تحدث في مستوي النمو الاحتوائي، أما باقي النسبة فترجع إلى الخطأ العشوائي، الذي يرجع إلى أخطاء القياس ومتغيرات أخري لم يتم

إدراجها بالنموذج. النموذج تُفسر لارتفاع القوة التفسيرية للنموذجين. كذلك جاءت قيمة اختبار درين–واطسون (DW-stat) المحسوبة أكبر من قيمة (DW) الجدولية وهي 1.977 وهو ما يؤكد عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي. كما يشير اختبار فيشر (Fisher) إلى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية للنموذج المستخدم ككل عند مستوى 1%.

وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذا النموذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، كما بجدول (10) التالي:

Table (10): *Government spending and inclusive growth in Egypt: Empirical results*:

Dependent Variable: *Inclusive Growth (IG)*
Method: *ARDL with HAC standard errors*
Model selection method: *Schwarz criterion (SI)*

Variable	*Coefficient*	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
Long-run coefficients:				
Government Expenditure (GE)	**2.171622**	**0.8892**	**2.44225**	**0.040****
GNI growth (GNI)	1.969793	0.4447	4.42914	0.002***
Trade Openness (TO)	0.206043	0.0546	3.77380	0.005***
Financial Depth (FD)	0.233571	0.0767	3.04508	0.016**
FDI, net inflows (FDI)	-1.57E-09	0.0000	-11.2757	0.000***
Unemployment (U)	-0.403591	0.5383	-0.74970	0.475
Constant	18.87272	3.3438	5.64415	0.001***
Error correction coefficient:				
ECM(-1)	-0.76129	0.0486	-15.6506	0.000***
Short-run coefficients				
Inclusive Growth (IG)(-1)	-0.761292	0.1231	-6.18398	0.000***
Government Expenditure (GE)	**1.653238**	**0.6368**	**2.59617**	**0.032****
GNI growth (GNI)	1.499587	0.3791	3.95577	0.004***
Trade Openness (TO)	1.57E-01	0.0426	3.68552	0.006***
Financial Depth (FD)	0.177815	0.0540	3.29389	0.011**
FDI, net inflows (FDI)	-1.19E-09	0.0000	-6.62235	0.000***
Unemployment (U)	-0.307250	0.3022	-1.01662	0.339
dummy 1995	3.700451	1.2242	3.02269	0.017**
Constant	14.36765	4.2794	3.35738	0.010**

***Note*:** - ***, ** indicate significance at 1% and 5% respectively.

وهنا يتضح من الجدول وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي الاستهلاكي على مستوي النمو الاحتوائي في مصر في الأجلين الطويل والقصير. فطبقاً لمعامل الانحدار، يؤدي زيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة مستوي النمو الاحتوائي بمقدار 2.172 درجة في الأجل الطويل، 1.653 درجة في الأجل القصير. وتتفق هذه النتيجة بذلك مع فرضية الدراسة ومصفوفة الارتباط، فزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يمكن الحكومة المصرية

من زيادة الدعم والمنح والتحويلات الحكومية إلى الطبقات الفقيرة المهمشة، وزيادة إنفاقها على برامج التعليم والصحة وغيرها من البرامج التي تهدف إلى زيادة دمج الفئات الفقيرة والمهمشة في عملية النمو الاقتصادي للاستفادة من قطف ثماره. كما نلاحظ أن تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاحتوائي في الأجل الطويل أكبر من تأثيره في الأجل القصير، مما يوضح ان هذا الإنفاق الحكومي يُحدث تغييرات هيكلية في عملية النمو الاقتصادي تظهر أثرها على المدي الطويل، مثل التوسع في برامج التعليم والصحة، والتي تمكن الفئات المهمشة والفقيرة من تطوير قدراتها والاندماج في عملية النمو الاقتصادي، ولكن على المدي الطويل.

وبالانتقال للمتغيرات الضابطة؛ نجد أن نتائجها متفقة مع النظرية الاقتصادية ومصفوفة الارتباط أيضاً، فنجد تأثير إيجابي لنمو الدخل القومي، والانفتاح التجاري، والتنمية المالية على مستوي النمو الاحتوائي في مصر. في المقابل نجد تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاحتوائي بمصر، مما يؤكد على فرضية ان الاستثمارات الأجنبية التي تأتي إلى الدول النامية تكون متحيزة للمهارات العالية، وبالتالي فهي تستبعد الفئات الفقيرة والمهمشة قليلة المهارات والقدرات في التوظف في مشاريعها. بينما لم يكن لمستوي البطالة أي تأثير على مستوي التنمية المالية بمصر في الأجل الطويل. وبالنسبة لنتائج الأجل القصير فلم تختلف عن نتائج الاجل الطويل، وإن كان تأثير الأجل القصير أقل نسبياً، مما يدل على كافة المتغيرات الضابطة تُحدث تغييرات هيكلية في الاقتصاد يظهر أثرها بوضوح على المدي الطويل. وأخيراً يتضح أن معامل تصحيح الخطأ ECM (-1) جاء معنوياً وسالباً، مما يدل على أن ألية تصحيح الخطأ موجودة في النموذج، أي هناك استقرار في العلاقة بين الأجلين القصير والطويل.

- **قياس الأهمية العملية للإنفاق الحكومي (حجم الأثر):**

ونظراً لأن الأهمية الإحصائية هي أقل الأشياء إثارة للاهتمام حول النتائج، فالدلالة الإحصائية p ليست كافية لأنها تُخبرنا فقط بوجود علاقة أقوى بين متغيرين (رفض الفرضية الصفرية)، أي تُخبر القارئ ببساطة أنه من غير المحتمل أن تكون العلاقة الموجود بين المتغيرات ناتجًا عن الصدفة البحتة. فسيتم هنا حساب حجم الأثر (Effect Size) والتي توضح حجم الأهمية العملية لعلاقة الإنفاق الحكومي بالنمو الاحتوائي في البيئة الاقتصادية المصرية. فعلى سبيل المثال قد تكون قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، ولكن حجم الأثر ضئيل، وهنا فقد لا يستحق

الاستثمار في التدخل أو استخلاص النتائج لتطوير النظرية. وبالتالي فإن حجم الأثر يعزز نهجًا أكثر علمية.

وبالتالي نستخلص أن حجم الأثر يجلب لنا معلومات إضافية للقرار الاستنتاجي لقبول أو رفض فرضية العدم، ويتم حساب حجم الأثر هنا من الارتباطات الجزئية بين مؤشري الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والنمو الاحتوائي. والتي تقيس علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمستقل مع السيطرة على باقي المتغيرات الأخرى بالنموذج (بافتراض أنها تؤثر أيضاً على المتغير التابع). ثم بعد ذلك يتم تحويل هذه الارتباطات إلى مقياس طبيعي أي Fisher's Zr. ويوضح الجدول (B) بملحق الدراسة تفسير مؤشرات أحجام الأثر المختلفة بناء على Cohen (1988) و Hattie (2009). بينما يعرض الجدول (11) الدلالة العملية للإنفاق الحكومي في الأجلين الطويل والقصير كما يلي:

Table (11): *Practical significance for Government Expenditure*

	Long-run	***Short run***
Effect Size (Cohen's d)	1.2648	1.3699
Effect Size (r)	0.5345	0.5651
Confidence interval (%95)		
Lower	0.0725	0.1031
Upper	0.9965	1.0270
t-stat. (Effect Size)	[2.442]**	[2.596]**
Interpretation	***Large Effect***	***Large Effect***

***Note*:** ** indicate significance at 5%.

ومن الجدول يتضح وجود دلالة عملية كبيرة (Large Effect) للإنفاق الحكومي على مستوي النمو الاحتوائي بمصر في الأجلين الطويل والقصير، وذلك بناء على نتائج مؤشري حجم الأثر (سواء مؤشر كوهين د أو الارتباط). وبالتالي نستنتج وجود أهمية عملية وتطبيقية كبيرة للإنفاق الحكومي الاستهلاكي في زيادته للنمو الاحتوائي، مما يستدعي ضرورة زيادة تدخل الدولة في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال الإنفاق الحكومي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

تناول البحث صحة **الفرض التالي:**

"**توجد علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين الإنفاق الحكومي وبين النمو الإحتوائي في مصر**":

فقد تبين من التحليل الإحصائي والذي استخدم أسلوب التكامل المشترك المبني علي منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزع (ARDL)، توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للإنفاق الحكومي على مستوي النمو الاحتوائي بمصر في الأجلين الطويل والقصير. فزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بنسبة 1% من إجمالي الناتج سيؤدي لزيادة مستوي النمو الاحتوائي بمقدار 2.172 درجة في الأجل الطويل، 1.653 درجة في الأجل القصير، فزيادة الإنفاق الحكومي يمكن الحكومة المصرية من زيادة التحويلات الحكومية إلى الطبقات الفقيرة والمهمشة، وزيادة إنفاقها على برامج التعليم والصحة وغيرها من البرامج التي تهدف إلى زيادة دمج الفئات الفقيرة والمهمشة في عملية النمو الاقتصادي للاستفادة من قطف ثماره، كما أن هذا الإنفاق الحكومي يُحدث تغييرات هيكلية في عملية النمو الاقتصادي تظهر أثرها على المدي الطويل، كما أن للإنفاق الحكومي أهمية عملية وتطبيقية كبيرة في تحقيقه للنمو الاحتوائي.

ثانياً: التوصيات:

١- ضرورة زيادة تدخل الدولة في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال الإنفاق الحكومي.

٢- زيادة الإهتمام بنشر مفهوم النمو الإحتوائي لغيابه عن معظم الدراسات الأكاديمية في مصر.

٣- ضرورة تحليل أثر الإنفاق الحكومي علي النمو الإحتوائي، وترجمة ذلك في السياسات المالية.

٤- زيادة الإنفاق الحكومي علي الصحة والتعليم، لأنهما من أهم وسائل تضييق الفجوة الدخلية بين الأغنياء والفقراء.

٥- إعادة النظر في الدعم غير المباشر، ومحاولة زيادة الدعم النقدي المباشر، حتي يصل الدعم إلي مستحقيه.

٦- زيادة درجة اللامركزية المالية بين المحافظات والقطاعات الاقتصادية لزيادة درجة المرونة لمواجهة تغير الظروف.

٧- ضرورة الإهتمام ببرامج التوزيع الجغرافي للاستثمارات، وإعادة هيكلتها بين المناطق والقطاعات المختلفة، وخاصة في القطاعات والأماكن المهمشة.

٨- تخطيط استراتيجيات النمو الشامل لواضعي السياسات الاقتصادية لتحديد وترتيب أولويات الإنفاق الحكومي، وزيادة الإهتمام بالتنمية الريفية للحد من الهجرة الريفية.

٩- ضرورة زيادة تطبيق مفهوم الشمول المالي.

١٠- زيادة الإعانات المخصصة إلي برامج الضمان الإجتماعي علي أن تصل إلي مستحقيها.

١١- زيادة الاستثمار في المجالات المولدة لفرص العمل، وخاصة في المناطق الريفية والمهمشة.

١٢- زيادة التدريب التحويلي ومساعدة المسرحين من العمل على التكيف بسرعة عند وقوع الصدمات الاقتصادية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
٢. أحمد حمدي عبد الدايم، **فعالية الشمول المالي كأحد آليات تحقيق الاصلاح المالي في الاقتصاد المصري**، رسالة دكتوراه، (جامعة قناة السويس: كلية السياسة والاقتصاد، ٢٠٢١)، ص ٢٢٧.
٣. أحمد محمد صدقى خليفة، **تحليل العلاقة بين عجزى الموازنة العامة والحساب الجارى فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٥).
٤. أيمن محمد السيد، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في إطار اقتصاديات السوق** "**دراسة مقارنة وتطبيقية علي الاقتصاد المصري والهندي والماليزي**"، رسالة دكتوراه، (جامعة المنوفية: كلية الحقوق، ٢٠١٦).
٥. البنك الأهلي، النشرة الاقتصادية، ٢٠١٢.
٦. البنك المركزي، **التقرير السنوي**، سنوات مختلفة.
٧. تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، سنوات مختلفة.
٨. تقرير وزارة التجارة والصناعة، ٢٠١٩.
٩. حسين إبراهيم، وسندس جميل، قياس وتحليل أثر الإنفاق العام علي متغيرات المربع السحري لـ (Kaldor) في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة دهوك، المجلد (٢٢)، العدد الأول**، ٢٠١٩.
١٠. حسين سليمان، "النمو الاحتوائي ومثلث الفقر، النمو، والمساواة"، **أحوال مصرية، السنة السادسة عشر، خريف ٢٠١٨**، ٧٠، ٢٠١٨.
١١. خالد بن جلول، "محددات الفقر فى الجزائر– باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٤)" **مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الأول**، ٢٠١٥.
١٢. دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "حالة الجزائر" (١٩٩٠–٢٠٠٤)**، رسالة دكتوراه، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٦).
١٣. رامى حسنى محفوظ الأزهرى، **دور السياسة المالية فى تحقيق النمو الاحتوائى فى الاقتصاد المصرى**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة،٢٠١١).
١٤. رمضان السيد أحمد، **محددات النمو االحتوائى: دراسة تطبيقية على االقتصاد المصرى**، مجلة التجارة والتمويل، المجلد الثاني، العدد الرابع، ٢٠١٩، جامعة طنطا، كلية التجارة، ٢٠١٩.
١٥. رمضان السيد أحمد، ووفاء بسيوني السيد، دور الإنفاق الحكومي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، (جامعة طنطا: كلية التجارة، ٢٠٢٠)، **مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد التاسع**، يناير ٢٠٢٠.
١٦. سلوي عبد العزيز، "تمويل التعليم العالي فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائي ودعم التنمية المستدامة " **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – مصر، المجلد ١٩، العدد ١**، ٢٠١٨.

١٧. السيد شحته أبو العزم، **تحليل العلاقة بين مستوى الفقر ومستوى التعليم بالتطبيق على محافظة الشرقية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠١٤).

١٨. شيبي عبد الرحيم وبطاهر سمير، فعالية السياسة المالية بالجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الثاني عشر، العدد الأول**، يناير ٢٠١٠.

١٩. شيماء حنفي، النمو الإحتوائي، **المجلة الإجتماعية القومية، المجلد ٥٤، العدد الأول**، يناير ٢٠١٧، المركز القومي للبحوث.

٢٠. صاري علي، **النمو الإحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلي حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد ١٢، ٢٠٢١.**

٢١. عبد الحميد عبد اللطيف محبوب، **مقدمة في التنمية الاقتصادي**، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ٢٠٠٨).

٢٢. علاء صطفى أحمد، تحليل الأهمية الاقتصادية للإنفاق العام والتوظف في اليابان "، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، كلية التجارة بالإسماعيلية– جامعة قناة السويس، المجلد ١٠، العدد ٣، ٢٠١٩.**

٢٣. على عبد القادر، "النمو الاقتصادي المحابى للفقراء، **جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، ابريل المجلد ٨، العدد ٨٢**، ٢٠٠٩.

٢٤. فاطمة الزهرة بن زيدان، "محددات النمو الاقتصادي المستدام لدول شمال إفريقيا نماذج بانل ١٩٩٠ – ٢٠١٦" **مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع**، ديسمبر ٢٠١٨.

٢٥. فؤاد مرسى، **مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر**، (الأسكندرية: منشأة المعارف،١٩٩٠).

٢٦. قريجيج بن علي، **أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر دراسة قياسية للفترة ١٩٩٠-٢٠١٧**، "**مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المدرسة العليا بو هران، الجزائر، ٢٠١٨.

٢٧. محمد المهايني، خالد الخطيب الحبشي، **المالية العامة والتشريع الجبائي**، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠.

٢٨. محمد حسين غانم، **اقتصاديات تكاليف التعليم الأساسي التي تتحملها الأسرة: دراسة تطبيقية علي محافظة الشرقية**، رسالة ماجستير، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة، ٢٠٠٥).

٢٩. محمد رمضان الطباخ، **دور جمعية مصر الخير في تحقيق النمو الاحتوائي في مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس، كلية التجارة ٢٠١٩).

٣٠. محمود فتح الله، السياسات الاقتصادية المصرية والنمو الإحتوائي: الأولويات والعوائق، **مجلة أحوال مصرية، العدد ٧٠**، ٢٠١٨، السنة ١٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

٣١. مختار خطاب، **الإصلاح الاقتصادي والخصخصة "التجربة المصرية"**، (القاهرة: ٢٠٠٥).

٣٢. مخلوف عز الدين، سعاد بن يحي، واقع النمو الإحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢١)، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد السابع، العدد الثاني**، ٢٠٢١، جامعة زيان عاشور.

٣٣. منى قاسم، **الإصلاح الاقتصادي في مصر: دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية**، (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩).

٣٤. هناء بن عزة، "، أثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى الجزائر (١٩٩٠-٢٠١٤) " **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع /العدد الأول**، الجزائر، ٢٠١٧.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Abou Ali,S. Et.al. (2013) "Measuring in inclusive growth In Egypt 1991 – 2011 The Fifth Pillar Productivity and Operation ", Paper Presented at Conference on Managing Transition in Egypt :Political and Economic Vision, Faculty of Economics and Political Science ,April.
2. Alexander, K. (2015), "Inclusive growth: Topic guide." Birmingham, UK: GSDRC, University of Birmingham
3. Ali, I., and Zhuang, J., Inclusive Growth Toward a Prosperous Asia: Policy Implications, ERD Working Paper Series, No. 97, ADB, Manila, 2007.
4. CAFOD, What is Inclusive Growth? CAFOD Discussion Paper, August 2014.
5. El-Shawarby, Sheren (2017)."Inclusive Growth and forward looking macroeconomic Polices". **Egyptian Review of Development and Planning. Vol. 25. No. June** .
6. Mourice Duverger ," **Public France**", PUF, Paris.1991.
7. OECD, All on board: Making Inclusive Growth Happen, Ford Foundation, 2014.
8. Omar, Noha S. (2018). "Measuring Inclusive Growth in Egypt Over A Decade". **Egyptian Journal of Development and Planning. Volume 26. Number National** Planning Institute: Cairo
9. Sakr, Hala (2013)."The Road towards Achieving Inclusive Growth: With Reference to the Egyptian Economy", **Paper Presented** at conference on managing Transition in Egypt: Political and Economic Vision. Faculty of Economics and Political Science. April.
10. SimanGray,"**The Management of Government for Central Banking Studies of England**", Hand Book IN Central, no .5,May 1996.